



LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

جامعة العربي التبسي – تبسة

UNIVERSITE DE LARBI TEBESSI TEEBSSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

القوانين الإستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1955-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل . م . د "

دفعلة: 2020

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبتان:

بوبكر حفظ الله

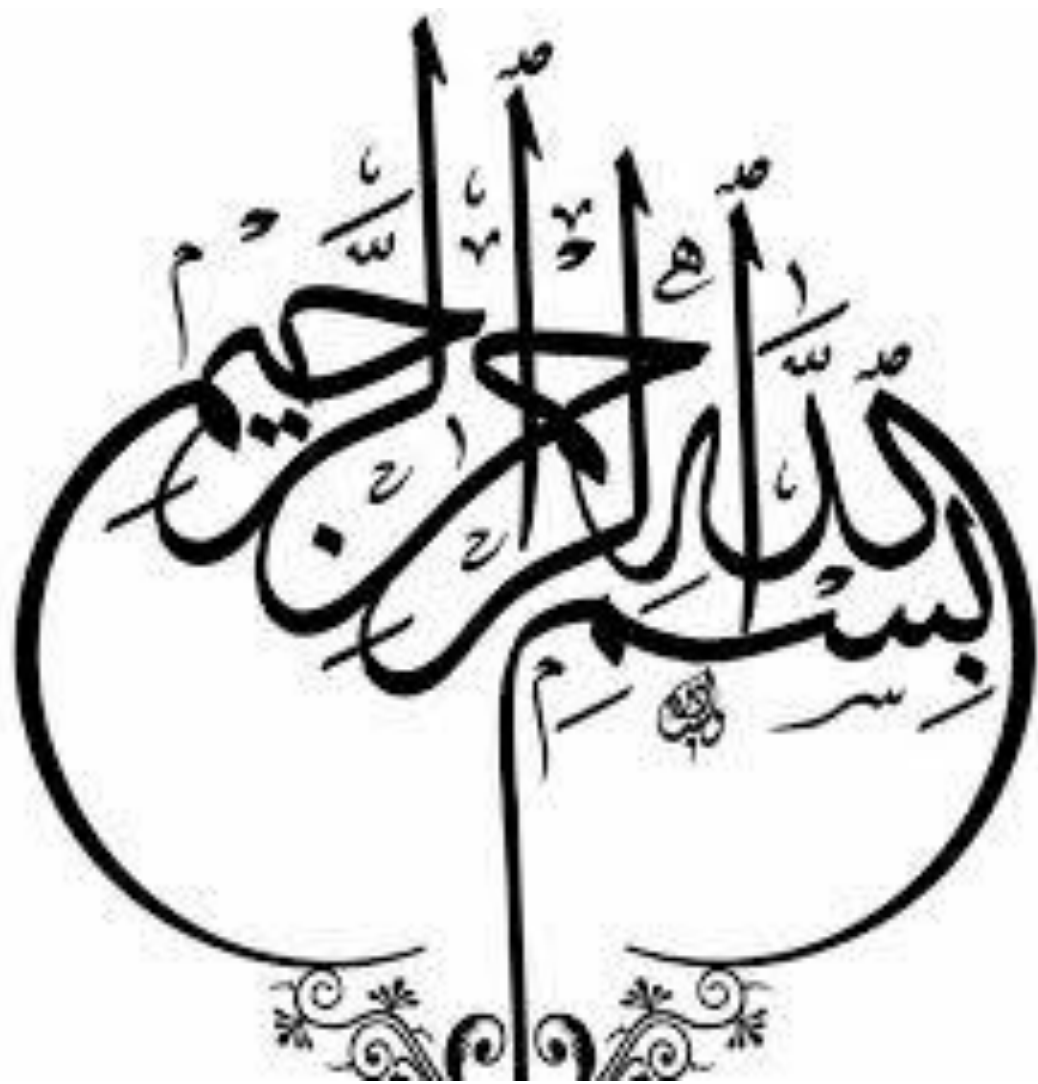
1- مروى عيفة

2- نور الهدى طراد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عسول صالح	أستاذ مساعد "أ"	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



شكر وتقدير

بادئاً ببدء الحمد لله عز وجل على فضله وعطائه

بخالص الشكر والتقدير إلى استاذتنا العزيزة، المشرفة والمرشدة، الاستاذة الفاضلة "بوبر حفظ الله" التي تكرمته بقبولها الاشراف على هذه المذكرة، كما نشكرها على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهاتها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى اساتذة قسم العلوم الانسانية والاجتماعية خاصة اساتذة التاريخ، والشكر الخاص للأساتذة "براكني عبد الباقي" و"عبد الوهاب هلالى" على مجهوداتهم المشكورة ودعمهم لنا وإعانتهم لنا بتوفير العديد من المراجع وشكر خاص لطاقتهم مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ونخص بالذكر هنا "سامي وعلي"، وعمال مكتبة متحف المجاهد، ومالك ابن نبي،

وفي الأخير نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد وساندنا ولو بكلمة طيبة.

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع
III-I	فهرس الموضوعات
أ-هـ	مقدمة.
مدخل: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1954-1955.	
07	1/ اندلاع الثورة الجزائرية.
	2/ رد الفعل الفرنسي الاولي للقضاء على الثورة.
	3/ سياسة الإصلاحات الفرنسية قبل مجئ جاك سوستال.
الفصل الأول: القوانين القمعية الفرنسية في الجزائر 1955-1958	
	المبحث الأول: قانون حالة الطوارئ.
	أولاً: صدور قانون حالة الطوارئ.
	ثانياً: المصادقة على القانون.
	ثالثاً: تعميم قانون حالة الطوارئ.
	رابعاً: نتائجه.
	المبحث الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات.
	أولاً: المناطق المحرمة.
	ثانياً: المحتشدات.
	المبحث الثالث: المصالح الإدارية المتخصصة.
	أولاً: تعريفها وظروف نشأتها.
	ثانياً: تشكيل ضباط المصالح الإدارية المتخصصة.

	ثالثا: مهام المصالح الإدارية المتخصصة.
	رابعا: أهداف المصالح الإدارية المتخصصة.
	المبحث الرابع: قانون السلطات الخاصة.
	أولا: إصدار القانون والمصادقة عليه.
	ثانيا: محتوى القانون.
الفصل الثاني: تطور القوانين القمعية الفرنسية في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958-1962	
	المبحث الأول: ظروف وصول الجنرال ديغول إلى السلطة.
	أولا: حركة التمرد 13 ماي 1958.
	ثانيا: وصول ديغول للحكم.
	ثالثا: مخطط شال.
	المبحث الثاني: القانوني الإطار.
	أولا: إصداره.
	ثانيا: القانون الإطار الجديد.
	ثالثا: أهم الإصلاحات السياسية الإدارية التي جاء بها.
	رابعا: أهداف القانون الإطار.
	خامسا: أسباب فشله.
	المبحث الثالث: حق المتابعة (الملاحقة).
	المبحث الرابع: القوانين التي بقيت سارية المفعول بعد سنة 1958.

	أولاً: تطور مهام المصالح الإدارية المتخصصة.
	ثانياً: تطور المحتشدات ومراكز التجمع.
	ثالثاً: تطور المناطق المحرمة.
الفصل الثالث: انعكاسات القوانين الفرنسية على مسار الثورة	
	المبحث الأول: الانعكاسات العسكرية.
	المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.
	المبحث الثالث: رد فعل الثورة على هذه القوانين.
	أولاً: تصدي الثورة للمناطق المحرمة والتعذيب.
	ثانياً: تصدي الثورة للمحتشدات.
	ثالثاً: تصدي الثورة للفرق الإدارية المتخصصة.
	خاتمة
	ملاحق
	قائمة المصادر والمراجع
الملخص	

مقدمة

التعريف بالموضوع:

تعتبر ثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر من الأحداث العالمية الكبرى التي شهدها القرن العشرين، باعتبارها قضية تحررية خاضها الشعب الجزائري بوسائل بسيطة ضد جيش فرنسي مدجج بالأسلحة المتطورة من دبابات وقنابل وغيرها من الوسائل العسكرية الرادعة كما انه يصنف رابع أقوى الجيوش عالميا، فإذا سلطنا الضوء في باطن هذه الحرب وخضنا في مجرياتها يصبح الأمر أكثر إثارة أين نجده يفتح أبوابا واسعة للبحث، ما دفع بنا إلى طرق احد أبوابها وأكثرها عرضة للجدل لنجعله محل دراستنا وهو ما يتعلق بالسياسة التي اعتمدها فرنسا لتحقيق أهدافها والتمثلة في مجموعة القوانين الاستثنائية التعسفية التي كان لها اثر بارز في تغيير مجريات الثورة، الأمر الذي جعل من تاريخها تاريخا ملوثا بتجاوزات ارتكبتها في حق الجزائريين فقط لأنهم جزائريون في كل شبر من أرض الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على جوانب مهمة من مسار الثورة والوقوف على أهم السياسات التي انتهجتها السلطة الفرنسية وجنرالاتها من أجل تطبيق مختلف الإجراءات القمعية والاغرائية لامتناس غضب الجزائريين من جهة وإخماد الثورة التحريرية من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع.
- الرغبة في معرفة القوانين الاستثنائية الفرنسية والتي كان لها تأثير على مسار الثورة.

أسباب موضوعية:

- حساسية هذا الموضوع لأنه يمس بجانب من خبايا فرنسا لبقائها في الجزائر .
- معرفة مدى دعم الشعب الجزائري للثورة و إتقافه حولها وتغطية للنوايا الحقيقية للسلطات الفرنسية.

- إبراز انعكاسات هذه القوانين الإجراءات على مسار الثورة وردود الجزائريين عليها.

إشكالية البحث:

- تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن ماهية الوسائل والأساليب التي اعتمدها السلطات الاستعمارية الفرنسية في إطار سياستها القمعية للقضاء على الثورة، وهل تمكنت بمخططاتها الإجرامية من فصل الشعب عنها؟

كما يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- هل كانت الأساليب الفرنسية القمعية وليدة الثورة أم كان تطبيقها قبل ذلك؟
- فيم تمثلت مخططات وقوانين فرنسا الاستثنائية التي اعتمدها لكبح الثورة؟
- ما هو مفهوم المناطق المحرمة والمحتشدات؟ وما هدف فرنسا من إقامتها؟
- ما الذي جعل السلطات الاستعمارية تستعين بالمصالح المتخصصة؟ وفيما تمثلت هذه المصالح؟ وما هي الطرق والوسائل التي اتبعتها للقضاء على الثورة الجزائرية؟
- بصعود الجمهورية الفرنسية الخامسة للحكم في فرنسا هل تغيرت سياسة القمع الفرنسية في الجزائر؟ وفيم تمثلت مخططاتها الإجرامية الجديدة؟
- فيما تمثلت انعكاسات هذه القوانين الاستثنائية؟ وكيف كان رد فعل الشعب والثورة من تطبيقها؟

خطة البحث:

بعد جمعنا للمادة العلمية ومن خلال ما تحصلنا عليه من تغطية لموضوعنا، قسمنا بحثنا إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق، والتي تتصل مضامينها بموضوع البحث.

ففي الفصل الأول تناولنا أهم القوانين الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى 1958، حيث تطرقنا فيه إلى دراسة مجموعة القوانين التي طبقها الاستعمار الفرنسي في فترة حكم جاك سوستال إضافة إلى بعض السياسات الأخرى.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى تطور هذه القوانين الفرنسية في الجزائر من 1958 إلى 1962 حيث عرضنا فيه مجيء ديغول للحكم وتمرد 13 ماي وقيام الجمهورية الخامسة والسياسة الجديدة التي اعتمدها بالجزائر.

أما في الفصل الثالث فقد حاولنا إبراز انعكاسات هذه القوانين الفرنسية على مسار الثورة في مختلف الجوانب. وكيف تعاملت قيادة الثورة مع هذه القوانين والإجراءات الفرنسية.

المناهج المتبعة:

قمنا بإتباع المناهج التي يقتضيه الموضوع وهي:

المنهج التاريخي الوصفي: الذي يهتم بوصف الأحداث وصفا دقيقا وتسلسلها زمنيا لان محور الدراسة عبارة عن مجموعة من الأحداث والتطورات التي شهدتها الثورة التحريرية.

المنهج التاريخي التحليلي: وقد اعتمدناه في دراسة المادة العلمية وتحليلها بحثا عن حقيقة السياسات الفرنسية واستنتاج أبعادها وأهدافها والتطرق لنتائجها وانعكاساتها.

دراسة المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا على جملة من المصادر والمراجع منها:

• المصادر:

من المصادر التي اعتمدنا عليها كتاب نصر بلا ثمن لمحمد عباس والذي تطرق فيه لواقع الثورة الجزائرية واهم القوانين التعسفية التي اعتمدها الاستعمار لخنق الثورة والقضاء عليها.

مذكرات الأمل لشارل ديغول: باعتباره أحد الرجال الذين حكموا الجزائر واحد المعاصرين لمرحلة الثورة حيث تطرق في مذكرته إلى أهم الإجراءات التي قام بها في الجزائر بالإضافة إلى مجموعة من الجرائد لعل أهمها جريدة المجاهد التي نشرت مقالات عن مسار الثورة.

كذلك من المصادر التي اعتمدنا عليها كتاب نصر بلا ثمن لمحمد عباس والذي تطرق فيه لواقع الثورة الجزائرية واهم القوانين التعسفية التي اعتمدها الاستعمار لخنق الثورة.

• المراجع:

فهي كثيرة ومتنوعة وأهمها كتاب الغالي غربي بعنوان فرنسا الثورة الجزائرية (1954-1958) والذي عالج في الفصل الثاني من كتابه جل الأعمال التي طبقها جاك سوستال كذلك كتاب عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري للجزائر 1954-1962 حيث عالجت فيه جل أعمال الحاكم العام سوستال من خلال مشروعه كذلك بالإضافة إلى كتاب رمضان بورغدة الثورة الجزائرية والجنرال ديغول تناول فيه مخططات ديغول.

الصعوبات:

إن معظم البحوث العلمية تتعرض إلى مجموعة من الصعوبات وبالتالي هنا لا يفوتنا أن أبرز أهم الصعوبات التي اعترضتنا ألا وهي:

- صعوبة التمييز بين الروايات المتعددة التي تتحدث عن هذا الموضوع.
- كثرة المعلومات في بعض جوانب الموضوع مما صعب علينا ضبطها في أوراق.
- ضيق الوقت ومجال البحث بسبب الظروف المستجدة.

مدخل:

السياسة الفرنسية في الجزائر

من 1954-1955.

1/ اندلاع الثورة الجزائرية.

2/ رد الفعل الفرنسي الأولي للقضاء على الثورة.

3/ سياسة الإصلاحات الفرنسية قبل مجيء جاك سوستال.

1/ اندلاع الثورة الجزائرية:

لقد كانت سنة 1954 عصبية على مسار الحركة الوطنية وبصفة خاصة حزب الشعب الجزائري الذي أصبح يعيش على وقع أزمات متعددة¹، وتجلت في تصاعد الصراع بين المصاليين والمركزيين فعلى إثر هذه الأزمة² بادرت مجموعة من الأعضاء القداماء للمنظمة الخاصة بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل³، والذي كان هدفها توحيد صفوف حزب الشعب والتحضير للعمل المسلح⁴ لكن بعد فشلها في تقريب وجهات النظر وحل هذه الأزمة اضطر قادتها إلى تبني خيار التعجيل بإعلان الكفاح المسلح أولاً وتنظيمه ثانياً وهذا الخيار احدث قطيعة بينهم وبين أعضاء اللجنة المركزية لذلك سارع كل من محمد بوضياف، ديدوش مراد، ومصطفى بن بولعيد إلى عقد الاجتماع التاريخي "اجتماع 22" في 25 جوان 1954 دعى إليه إطارات المنظمة الخاصة المؤمنين بحتمية العمل العسكري⁵ ترأسه مصطفى بن بو العيد⁶ تم فيه مناقشة مجموعة من النقاط هي: مسيرة المنظمة الخاصة وأزمة الحزب والوضعية السياسية والرأي العام المتعلق بالأحداث الجارية، ومعنويات الشعب

¹ محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007، ص 23.

² أزمة حزب الشعب: بدأت في شهر سبتمبر 1953 حيث قرر مصالي الحاج سحب ثقته من الأمين العام للحزب والارتقاء بالسلطة وما إن حلت سنة 1954 حيث اشتد الصراع وحدثت قطيعة بين مصالي واللجنة المركزية حيث أدى ذلك إلى انشقاق الحزب وسرعان ما تمكن المصاليون من عزل أجهزة الحزب ثم الاستيلاء عليها وتنظيمها حسب هواهم. أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، دار موفم للنشر، 1994، ص 10.

³ اللجنة الثورية للوحدة والعمل: ظهرت في 23 مارس 1954 تشكيل لجنتها من أربعة أعضاء اثنين من قداماء المنظمة الخاصة واثنين من المركزيين كان الهدف من وجودها البحث عن أنجح الحلول للمشاكل القائمة التي باتت تهدد حركة انتصار الحريات الديمقراطية. أنظر: محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص22.

⁴ المرجع نفسه، ص23.

⁵ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص21-22.

⁶ زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص09.

وآفاق الثورة المسلحة¹ والنقطة التي أثارت نقاشا حادا خلال هذا الاجتماع هي الثورة هل حان وقتها أم لا وبعد تعيين محمد بوضياف مسؤول وطني شكل في اليوم التالي لجنة الخمسة، والتي تشكلت من محمد بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، العربي بين مهدي، ثم ضم كريم بلقاسم ليصبح العضو السادس، اتفق الأعضاء على انتهاج مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلحة² عقدت لجنة الستة اجتماعا في 10 أكتوبر 1954 لوضع الترتيبات الأخيرة وقد تقرر فيه تعيين مسؤولي المناطق ونوابهم، واتفق على أن تكون انطلاقة الثورة عبر عمليات عسكرية تشمل كامل التراب الوطني³.

وفي اجتماعها بتاريخ 23 أكتوبر 1954 ببلدة "الرايس حميدو" بغرب العاصمة من أجل اتخاذ قرارين مهمين هما: إعطاء تسمية جديدة للحركة، وتحديد تاريخ اندلاع الثورة، حيث تقرر أن يكون في أول نوفمبر 1954، أما عن تسمية الحركة فيقول السيد بوضياف: «وفي الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بـجبهة التحرير الوطني والتنظيم العسكري بجيش الوطني»، كما حرر البيان الذي وضع الاستراتيجية والأهداف⁴.

فكانت الانطلاقة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 على شكل هجومات واسعة استهدفت نقاط استراتيجية من الوطن في توقيت واحد وكانت الأهداف المقصودة من وراء ذلك الإظهار للجميع بأن ما حدث ليلة نوفمبر لم يكن عملا عفويا وإنما وليدة تخطيط وتحضير مسبق وأن هذه الشمولية التي ميزت العمليات المسلحة هي نتاج وعي وطني وتجسيد لإرادة

1- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، نق: عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، 2010، ص 69-71.

2- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراية في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 84.

3- محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 69-70.

4- أزغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 67.

شعبية واستفادة لرواد الثورة من تجارب المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر فتحوّلت بذلك إلى ثورة بما سطرته من أبعاد وغايات.

2/ رد الفعل الفرنسي الاولي للقضاء على الثورة:

جند الاستعمار الفرنسي كل إمكانياته منذ البداية على المستوى العسكري والسياسي والإعلامي والدعائي والنفسي والدبلوماسي سواء داخل الوطن أو خارجه لمواجهة المناضلين وقد كانت إمكانيات ضخمة مقارنة بإمكانياتهم¹، حيث أعطت السلطات الاستعمارية في الجزائر أمرا في الفاتح من نوفمبر 1954 لقوات الأمن والدرك لتنفيذ إجراءات قمعية بهدف عزل الثورة عن الشعب، كما قامت باعتقالات وهجومات على منازل المواطنين واتخذت إجراءاتها بخصوص إطارات حركة انتصار الحريات الديمقراطية²، حيث حملت الإدارة الفرنسية هذه الأخيرة مسؤولية كل ما حدث، وبقيت مصالح الاستعلامات الفرنسية تعتقد أن القيادة السياسية لهذه الحركة هي التي كانت وراء العمليات وسلطت الأضواء على المسؤولين والمناضلين المعروفين لما لها من سوابق مع الاستعمار تاركة المحركين الحقيقيين الذين لم يكن أغلبهم من القادة المعرفين لديها، وعلى هذا الأساس صدر مرسوم 7 نوفمبر 1954 يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحظر نشاطها السياسي في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر، وأعطيت أوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد ليلقي القبض خلال أسبوع الأول فقط من شهر نوفمبر 1954 على

¹- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، 2007، ص29.

²- أحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة وزارة الثقافة، 2010، الجزائر، ص159.

أكثر من 500 رجل من مناضلي ومسؤولي حركة انتصار الحريات وزجت بهم في السجون لاستنطاقهم قصد التوصل إلى القيادة العاملة في المنطقة¹.

وقد صرح وزير الداخلية بخصوص توقيف إطارات هذه الحركة بأن هذه الأخيرة متواطئة في الأحداث لأنها هي من زودت الحركة الجديدة بالعناصر الأكثر تطرفا².

ومنذ انفجار الأحداث منحت حكومة "مانديس فرانس"³ الأولوية للقمع العسكري حيث قرر تعزيز القوات الفرنسية بثلاث كتائب من المظليين إلى الجزائر أخذت طريقها نحو الأوراس لاعتقاد الفرنسيين أنها منطقة القلب النابض للثورة⁴. وفي 15 نوفمبر 1954 قامت الطائرات بإلقاء مناشير في منطقة الأوراس ورد فيها "قريبا سيحل السخط على رؤوس المتمردين عندها سيحل السلام الفرنسي من جديد" وكان هذا الإجراء إيذانا ببدء الحرب النفسية وحرب المناشير بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني⁵، وسرعان ما التجأت إلى إنشاء مناطق تجمع خاصة بالجزائريين أطلقت عليها اسم "مناطق الأمان" *Zone de*

¹ محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 95-97.

² -Mohammed harbi, *La guerre commence en Algérie 1954*, Editions Complexe, Bruxelles, 1984, p31.

³ - بيير مانديس فرانس 1907-1982 سياسي مثقف ونائب في البرلمان الفرنسي ما بين 1932-1940 تم نقله إلى منصب وزارة الأولى من الخارجية مابين جوان 1954 إلى فيفري 1955 أشرف على إنهاء مشكلة الهند الصينية وقيادة المفاوضات والتي أدت إلى استقلال تونس. أنظر: حمزة شعبانية، منظمة الجيش السري الفرنسي OAS وموقفها من الثورة التحريرية 1961-1962، رسالة ماجستير تخصص تاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 9.

⁴ - كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 2016-2017، ص 31.

⁵ - مراد أعراب، خطة جاك سوستال لمواجهة الثورة 1955، رسالة الماجستير، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2001-2002، ص 31.

"*sécurité*" وطلبت من الجزائريين الإلتحاق بها مع عائلاتهم وأموالهم وأسلحتهم قبل الساعة السادسة مساء من يوم الأحد 21 نوفمبر 1954¹.

وابتداء من 12 نوفمبر بدأت عمليات القنبلة الجوية في الأوراس حيث نظمت عدة عمليات تمشيط بقيادة "شريار *cherière*" إلا أنها لم تأتي بنتيجة نظرا لعدم تأقلم معداته مع تضاريس منطقة الأوراس، كما قام رجال العقيد "دي كورنو" "*Ducornau*" فقد قاموا بعملية اشتباك في 19 نوفمبر 1954 مع جنود جيش التحرير في المنطقة الواقعة بين أريس وباتنة وقد ردت الثورة بعمليات تخريبية للطرق وأعمدة الهاتف والسكك وكذا إعدام بعض الخونة والقياد الممثلين للسلطة الاستعمارية وبخوض عدد من الاشتباكات مع الجيوش النظامية.²

وقد بلغت حصيلة القمع خلال شهر نوفمبر وحده إلى اعتقال ألفين شخص³ مع ذلك كانت السلطات تعلن دائما بأنها مسيطرة على الأوضاع⁴ تدعمها عناوين الصحافة الاستعمارية في الجزائر، والتي صدرت غداة قنبلة الأوراس بالنبال تؤكد بأن المنظمة الإرهابية قد قضى عليها نهائيا في الشرق الجزائري.⁵

وفي نفس المسعى الذي حددته الإدارة للقضاء على الثورة نظم الجيش الفرنسي سلسلة من العمليات العسكرية الكبرى بدءا بعملية "*Aloés*" الويس" في 30 ديسمبر 1954 في

¹ - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 192.

² - مراد أعراب، المرجع السابق، ص 31.

³ - كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 31.

⁴ - Mohammed Harbi, op-cit, P32 .

⁵ - محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 97.

منطقة الأوراس وقد شارك فيها 4 آلاف جندي¹ وفي شهر جانفي 1955 قام الجيش الفرنسي

بحملتين عسكريتين كبيرتين هما " فيوليت " *Violette* و" فيرونيك " *Véronique*²

3/ سياسة الإصلاحات الفرنسية قبل مجئ جاك سوستال:

إلى جانب الإجراءات الدعائي والقمعي استعمل الاستعمار الفرنسي الإجراء الإصلاحي لتحقيق هدفه المتمثل في إخماد الثورة وفصلها عن الجماهير الشعبية وذلك من خلال تقديم وعود اقتصادية عادلة لتطبيقها في الجزائر مثل ما جاء في أحد تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية السيد مانديس فرانس أنه سيعيد النظر في أوضاع الجزائريين واعداء إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أحوال العمال الجزائريين في فرنسا حتى يعلم الجزائريين أنهم محل اهتمام من فرنسا وأنهم يبذلون مجهودات مرتكزة على إصلاح الطرق والمدارس وأن هناك مجال عمل سيرضي الجزائريين³، كما وعد بأن فرنسا ستبذل كل مجهوداتها ليشعر الشعب الجزائري بأنه في وطنه⁴ وفي خضم تلك الفترة وتخبط السلطات الفرنسية في وضع حرج جراء التصريحات الكاذبة عقب كل عملية لتمويه الرأي العام ومع عدم اقتناعه بذلك وكذلك صعوبة احتواء الثورة وإخماد نارها قررت الحكومة مناقشة مشروع إصلاحي يكون مقبولا للمستوطنين ويهدئ من الثورة من جهة أخرى وعلى هذا الأساس قام وزير الداخلية فرانسوا مثيران في 5 جانفي 1955 بعض برنامج المتضمن لإصلاحات واسعة لمجلس الوزراء⁵.

¹ - مراد أعراب، المرجع السابق، ص 31-32.

² - كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 32.

³ - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962، 1954، المرجع السابق، ص 30.

⁴ - مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على عزة نوفمبر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 106.

⁵ - مراد أعراب، المرجع السابق، ص 33.

وعلى الرغم من تظاهر السلطات الفرنسية بسعيها لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للجزائريين إلا أن هذا المشروع لم يتجاوز ما سمي بدستور الجزائر الصادر سنة 1947¹، حيث جاء في تصريح وزير الداخلية الفرنسية: «أما فيما يخص المستقبل السياسي للجزائر فنحن حريصون على التطبيق الكامل للدستور الجزائري المقرر سنة 1947² ولم نطبق شيء منه وستزيد في عدد المنتخبين في المجلس وسنوسع مسؤولياتهم وسنرفع من حجم الاستثمارات وسنركز على التعليم كما سنحترم المعارضة السياسية عندما تبقى في إطار القانون»³ غير أن قوات المعمرين ما إن تم الإعلان عن هذه الإجراءات والمشاريع تدخلت بشدة وأبدت اعتراضها واعتبروها ضربة قاضية لمصالحهم واقترح **رنيي ماير** زعيم هذه القوة إجراء نقاش برلماني لتقف قوة المستوطنين مرة أخرى في وجه أي تعديل يمس النظام السياسي وعلقت هذا البرنامج إلى حين انعقاد دورة المجلس الوطني الفرنسي والتي خصصت لمناقشة السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية حيث قام المستوطنين بهجوم المضاد ضد حكومة مانديس، ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الفرنسية مع مطلع سنة 1955 بعزل الوالي العام **روني ليونار**، واستقدام رجل جديد للجزائر كلفته بمهمة خاصة ورسمية وهي تطبيق الإصلاحات في الجزائر⁴.

¹ - أحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، المرجع السابق، ص 165.

² - قانون 1947: صدر في 20 سبتمبر 1947 للإسراع بدمج الجزائر في فرنسا وذلك تحقيقاً لمقولة "الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا"، وتضمن هذا الدستور مجموعة من القوانين منها إلغاء نظام البلديات المختلطة، إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة "ENA" في الجزائر، دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا وذلك قصد إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة.

انظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 198.

³ - مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 113.

⁴ - مراد أعراب، المرجع السابق، ص 34-35.

الفصل الأول:

القوانين القمعية الفرنسية في الجزائر

1955-1958.

المبحث الأول: قانون حالة الطوارئ

المبحث الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات.

المبحث الثالث: المصالح الإدارية المتخصصة.

المبحث الرابع: قانون السلطات الخاصة.

بعد تعيين جاك سوستال¹ حاكما عاما في الجزائر في 15 فيفري 1955 باشر أعماله وتمسك بسياسة الادماج، فقد وفر له رئيس الحكومة إدغارفور الجو المناسب لتطبيق مشروعه الإصلاحى لكن الثورة رفضت إصلاحاته شكلا ومضمونا وتيقنت ان هدفه هو القضاء على الثورة، لذا لجأ جاك سوستال إلى اسلوب اخر بدعم جهزه القمعي²، انتهى الأمر باتخاذه عدة إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ذات طابع قمعي وزجرى لمواجهة الثورة.³

¹ - جاك سوستال: هو إميل جاك سوستال ولد في مونبولي في فرنسا في 03 فيفري 1912، من أصول يهودية حاصل على جائزة في الفلسفة ينتمي إلى اليسار الفرنسي انضم إلى ديغول 1942 تولى وزارتي الاعلام والاتصال والمستعمرات انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي 1951، عين مانديس فرانس حاكما عاما للجزائر في فيفري 1955. انظر: رمضان بورعدة، المرجع السابق، 102.

² - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 207.

³ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 267.

المبحث الأول: قانون حالة الطوارئ

عملت الحكومة الفرنسية في عهد إدغار فور على اتخاذ عدة إجراءات سياسية وعسكرية وقانونية ذات طابع قمعي وزجري لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية التي بدأت بالحاق الضرر بالمصالح الفرنسية.¹

أولاً: صدور قانون حالة الطوارئ

تقرر إصدار قانون حالة الطوارئ أو "حالة الحصار" *d'état de Siège et l'état d'urgence* في 03 أفريل 1955²، وهو من أهم الإجراءات الاستثنائية القاضية بتحديد إقامة الأفراد وفرض رقابة على تنقلاتهم وإبعادهم من دون محاكمة، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحلات العام.³

كما أعطى هذا قانون للشرطة الحق في اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، والسماح بإقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين وإبعادهم من ديارهم بقصد عزل الثوار، وإنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة، وتحديد إقامة الأشخاص وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية.⁴

ويعرف أيضاً بأنه إجراء قانوني اتخذ كحل لتفادي تطبيق أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش، لقد منحت الحكومة بموجب هذا القانون سلطات واسعة

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 267.

² - مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضيابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 22.

³ - صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة "محاضرات ألقاها على طلبية قسم الدراسات التاريخية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفان 1963-1964"، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1964، ص 86.

⁴ - عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية للغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 411.

لمواجهة ما أسموه رسمياً "أحداث الجزائر"¹، ويعتبر قانون حالة الطوارئ من أخطر الإجراءات القمعية التي اعتمدها السلطات الفرنسية تجنباً للجوء إلى حالة الحصار.²

لقد صدر بتاريخ 19 مارس 1955 بياناً عن وزارة الداخلية يتضمن إعلان حالة الطوارئ وقد رحبت حكومة إدغار فور بالفكرة³ وقد تم إعداد هذا المشروع من قبل حكومة مانديس وهو ما أكده وزير الداخلية الفرنسي بورجيس مونوري آنذاك خلال رده على تعليقات النواب في جلسة 31 مارس 1955 حيث صرح «أنه لم يعد مشروع قانون حالة الطوارئ ولكنه وجده جاهزاً تقريباً لأن السيد فرانسوا ميران "وزير الداخلية السابق" هو الذي فكر وكون لجنة لإعداده وصياغته لكن لم يتم تقديمه للجمعية الوطنية للمناقشة بسبب سقوط حكومة مانديس فرانس الذي كان ينتمي إليها»⁴

ثانياً: المصادقة على القانون.

استطاعت الحكومة الفرنسية إن تقنع النواب في 31 مارس 1955 بالمصادقة على قانون حالة الطوارئ⁵، وقبل ذلك بثلاثة أيام التقى جاك سوستال بممثلين عن التشكيلات السياسية القديمة الحاج شرشالي⁶ عن اللجنة المركزية وعبد القادر وقواق عن حركة

¹ - أمال قبائلي، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، ع 17، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008، ص 169.

² - محمد العربي الزبير، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 104.

³ - أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، المرجع السابق، ص 167.

⁴ - كوثر هاشمي، مرجع السابق، ص 88.

⁵ - المرجع نفسه، ص 91.

⁶ - الحاج شرشالي: عضو في اللجنة المركزية في حزب الشعب الجزائري من 1944، التحق بجبهة التحرير الوطني في 5 نوفمبر 1954، وأصبح عضو لجنهتها الدعائية في فرنسا 1957-1958 ثم مدير ديوان بين خدة مكلف بالشؤون الاجتماعية، عشية الاستقلال عين مستشاراً في رئاسة المجلس. انظر: ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009،

الانتصار وأحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي والشيخ خير الدين¹ ممثلاً لجمعية العلماء² والذي تخوف من تداعيات فرض حالة الطوارئ وعواقبها فكان رد سوستال ان حالة الطوارئ إجراء وقائي وهي أفضل من حالة الحصار وأخف³.

بعد ذلك تمت المصادقة عليه حيث تم التصويت بـ379 صوتاً ضد 219 صوتاً وبعد مصادقة أعضاء الجمعية الوطنية على مشروع حالة الطوارئ قدمته الحكومة إلى مجلس الجمهورية الفرنسية حيث تقرر المصادقة على نفس النص بأغلبية كبيرة 339 صوتاً ضد 77 صوتاً⁴، وفي تدخل لوزير الداخلية الفرنسي بورجيس منوري لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية من وراء طرح القانون حيث قال: «لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري فإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب، فحالة الطوارئ التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة وهكذا أصبح القانون ساري المفعول ابتداءً من 3 أبريل 1955»⁵.

وهكذا فبوضع قانون حالة الطوارئ حيز التنفيذ تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة من حياتها السياسية⁶، فبالنظر للإجراءات التي يضمنها هذا المشروع فنجدتها تنطبق تماماً

¹ - الشيخ خير الدين: من مواليد ديسمبر 1902 بفرفار (بسكرة) من أبرز أعضاء العلماء المسلمين كان مساعد مدير جمعية العلماء ببسكرة ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب سنة 1955، عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية انتخب بعد الاستقلال نائبا بالجمعية الوطنية، توفي سنة 1993. أنظر: ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 215.

² - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 410.

³ - ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 215.

⁴ - كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 91.

⁵ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 268.

⁶ - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 26.

مع الاجراءات التي يتضمنها حالة الحصار حيث يتضمن اجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي والتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من الدستور الفرنسي¹ ومن بين الإجراءات نذكر منها:

- إعطاء صلاحيات للسلطات الفرنسية بحيث يحق لرجال الامن نفي وفرض الإقامة الجبرية على الجزائريين ومحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية.
- السماح للشرطة باعتقال أي شخص وفي أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية.
- إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتقلة.
- منع تحرك الاشخاص والسيارات الا بعد الحصول على اذن من السلطات المعنية.²
- تفتيش المنازل في كل الاوقات.
- تشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ومختلف وسائل الاعلام المرئية والسمعية مما يقوي سيطرة الحكومة على توجهات الرأي العام الفرنسي وحتى الجزائري.³

ثالثا: تعميم قانون حالة الطوارئ

في البداية حددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر⁴ في منطقة القبائل والاوراس، ليعمم على الشرق الجزائري بعد سبعة أسابيع من اقراره، ثم مدد لسنة اخرى في 7 اوت، وذلك بعد مناقشات في الجمعية الوطنية في 28-29 جويلية وشمل في وقت قصير مناطق من وسط البلاد كتيزي وزو، وباليسترو، وعين بسام، ليمتد بعد ذلك إلى كامل

¹- أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، المرجع السابق، ص 167.

²- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 208-209.

³- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 269.

⁴- المرجع نفسه، ص 269.

البلاد،¹ كما نصت على ذلك المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ: «على ان الاجراء الجديد يمكن تطبيقه على الكل، أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر أو عمالات ما وراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر واهم نتيجة اضراب الامن العام، او في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وخطورتها».²

وحتى إن تغيرت الحكومة أو حلت الجمعية الوطنية، فللحكومة الجديدة طلب تجديد العمل به خلال خمسة عشر يوما كما نصت على ذلك المادة الرابعة من القانون.³

ولكي تضمن السلطات الاستعمارية تطبيق جيد للقانون حالة الطوارئ اسندت المهمة للجنرال برلانج "Parlange" حيث اسندت له مهمة الاشراف على الشؤون العسكرية والسياسية والادارية في المناطق التي شملتها حالة الطوارئ وقد وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرفه امكانيات كبيرة من خلال تزويده بأحسن الوحدات القتالية من نخبة الجيش الفرنسي بقيادة امهر الضباط العسكريين من اشهرهم العقيد دي كورنو⁴ وقد تسبب قانون حالة الطوارئ في ارتكاب كثير من التجاوزات والانتهاكات المروعة لحقوق المسلم الجزائري أو خرق بعض مواده كالمادة السابعة التي تضمن تحويل الذين أحيلوا على ما عرف بمراكز الإقامة إلى محبوسين في محتشدات⁵، وقد دعم توجه جاك سوستال في السياسة الفرنسية وزير الداخلية بورجيس مونوري عندما قال: «ان القمع سيستخدم دون هوادة ولا رحمة وان الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات».⁶

1- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 214.

2- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 105.

3- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 214.

4- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 270.

5- كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 96.

6- المجاهد، ج2، ع 54، ص 276.

باختصار فإن قانون الطوارئ يعني نقل السلطة من الجهات القضائية والادارية إلى الجيش الذي أصبح هو السلطة الفعلية للبلاد¹، وبعد حل البرلمان في 1 ديسمبر 1955 فقد قانون الطوارئ السند القانوني وأصبح في حكم الملغى ولكن رغم ذلك فقد بقي من الناحية العملية ساري المفعول إلا أن السلطات الفرنسية كانت تبحث عما يمكنها من صلاحيات أوسع وتحقق ذلك في عهد حكومة غي مولي من خلال قانون يعتبر بالنسبة للجزائريين أسوأ من سابقه.

رابعاً: نتائجه

- اعتقال ونقل المئات من المناضلين والوطنيين بالجزائر.
- رفع العمليات العقابية والاجرامية ضد الأهالي.
- قمع نشاطات المجاهدين ومناضلين جبهة التحرير الوطني.
- انشاء مراكز الاعتقال تسمى محنشادات الإيواء.
- نقل الحكم من السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية في مجال حفظ النظام وتوسيع صلاحيات المحاكم العسكرية في مجال الجرائم.²

¹- كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 96.

²-عمار بن تومي، الدفاع عن الوطنيين، تر: وزناجي، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 119-121.

المبحث الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات.

بعد ان حققت ثورة أول نوفمبر انتصارات على مختلف الاصعدة تأكدت السلطات الفرنسية بأنها ليست اعمال تخريبية قامت بها مجموعة من قطاع الطرق والفلاحة إنما هي ثورة منظمة ضدها، كما ادركت مدى التقاف الشعب على الثورة والثوار ومساندتهم لهم خاصة في المناطق الريفية ما جعلها تلجأ إلى انتهاج طرق جديدة تحرم من خلالها الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها وبهذا اهتدت السلطات الفرنسية إلى سياسة تضيق الخناق على الثورة، من خلال الاعتماد على عدة اساليب قمعية كان من بينها انتهاج سياسة المناطق المحرمة والمحتشدات.¹

أولاً: المناطق المحرمة.

وهي عبارة عن تفرغ لمناطق معينة من سكانها نهائياً ومنعهم من الإقامة فيها تحت أي ظرف من الظروف وذلك لعزل المجاهدين عن السكان حتى لا يجدوا أي عون معنوي كان أم مادي مما يسهل على العدو القضاء عليهم بسهولة.²

وقد كان يتم ترحيل السكان بالقوة، دون منحهم فرصة لأخذ ممتلكاتهم ولمنعهم من العودة للمناطق التي كانوا يقتنون بها لجأت فرنسا إلى استراتيجية الإبادة والتدمير للممتلكات والمحاصيل، كما حول الجيش الفرنسي هذه المناطق إلى حقول تجارب للأسلحة المحرمة دولياً، منها النابالم والغازات الخانقة، وقد كان لا يمر يوم واحد دون أن يتعرض كل دوار في المناطق المحرمة إلى ثلاث هجومات يومية يدوم كل منها ساعة كاملة، ويشارك في كل مرة

¹- أحلام مكار، الفرق الادارية المتخصصة (SAS) ودورها في محاولة القضاء على الثورة(1955-1962م)، رسالة الماجستير في التاريخ، تخصص ظاهرة استعمارية في الوطن العربي، جامعة الجبالي بوهامة، 2016-2017، ص 7.

²-عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص12.

منها من 17 إلى 35 طائرة من طائرات *Morane* المجهزة بالمدافع 7/12 والطائرات النفاثة من نوع *B26* و *B46* ، وسرد المجاهد ذلك الهجوم الذي تعرضت له دواوير القل في عام 1957 والذي شاركت فيه 206 طائرة حربية.¹

1/ طرق انشاء المناطق المحرمة:

انشأت المناطق المحرمة بطريقتين:

الطريقة الاولى: حيث تتم من خلال العمليات العسكرية التي كان يشنها الجيش الفرنسي في مناطق حضور جبهة التحرير الوطني بقوة ويعتبر سكانها موالين لها ولهذا كان يرغمهم على مغادرة مواطنهم فورا ثم تقصف المداشر عن كاملها بعد اجلاءهم وإذا وقع هذا الترحيل المرغم عقب اشتباكات مع وحدة من وحدات جيش التحرير الوطني في المداشر والقرى فإنه يتم قتل العديد من المدنيين قبل أن يطرد منها سكانها ثم يصدر مرسوم بأن المنطقة محرمة وأن كل من يوجد هناك يطلقوا عليه النار.²

كذلك هي إقليم محدد يحظر فيه أي شكل من أشكال الحياة البشرية والدخول فيها في نظر الجيش يعد عمل عدائي ولذلك فإن الجنود لهم الحق ان يطلقوا النار عليه بدون سابق انذار وهي معرضة باستمرار وبشكل منظم إلى قصف مكثف سواء بالطيران او المدفعية.³

ولقد أنشأت المناطق المحرمة في الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني، والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المناطق المتعفنة، فمنعت

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 272-273.

² - رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص116.

³ - ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 126.

الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ماعدا للقوات الفرنسية والغاية من هذا التحكم في حركة تنقل وحدات جيش التحرير وعزلها ومحاصرتها.¹

ولقد كانت منطقة الاوراس "الولاية الأولى" أول منطقة في الجزائر وجدت فيها المناطق المحرمة وذلك بتاريخ 12 نوفمبر 1954 أما التطبيق الفعلي لهذه العملية بشكل واضح كان في شهر ماي 1957 وشملت معظم مناطق الجبال في الاوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل وجبال الونشريس، بالإضافة المناطق الحدودية الشرقية والغربية.²

أما الطريقة الثانية: فيتم من خلالها التحضير لإنشاء المناطق على مستوى قيادات أركان الجيش الفرنسي التي تقوم بدراسة مختلف المناطق على اساس حجم العمليات التي يقوم بها الثوار وتؤثر على المناطق التي يشنون فيها عددا كبيرا من العمليات ضد المصالح الفرنسية وعلى ضوء ذلك يتم توجيه اذار إلى السكان لإخلاء تلك المناطق خلال مهلة قصيرة ثم تقوم بعد ذلك بتجميعهم في محتشدات ووضعهم تحت رقابة مشددة³، بمعنى ان الطريقة الأولى لا تعطي للسكان وقت لتنظيم أمورهم قبل اجلائهم من مساكنهم أما الثانية فإنها تعطي لهم مهلة وترسل للسكان اذار اخلاء المناطق.⁴

أقسامها:

قسمت فرنسا الجزائر إلى عدة مناطق واقسام في لتسهيل تطبيق هذا القانون ، القسم الأول منها كان يسمى بمناطق العمليات وهي المناطق المحرمة والقسم الثاني هي المناطق الهادئة فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حي ان يتحرك فيها وينتقل عبرها وفي غير اوقات

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 272.

² - عمار قليل، المرجع السابق، ص12.

³ - رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص117.

⁴ - محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 120.

التمشيط تصبح التي أجلي السكان عنها بالقوة ميداناً مفتوحاً للقصف الجوي والمدفعي ليلاً ونهاراً أما المناطق الهادئة فهي التي جمع فيها السكان في معسكرات أي في المحتشدات محاطة بالأسلاك الشائكة يعيشون تحت حراسة مشددة من طرف الجيش الفرنسي بالإضافة ان هناك مناطق اخرى كالمناطق ذات الرقابة المعززة والمناطق العادية ينبغي ترك فضاءات خالية تماماً من السكان المدنيين تلك هي المناطق المحرمة،¹ فهي تتميز بخاصية تجعل منها مناطق خطيرة على كل من يجعل حدودها معرضة دائماً لإطلاق النار من غير سابق انذار لكافة السكان وتجميعهم في مناطق خارجية أي مراكز التجميع.²

ثانياً: المحتشدات.

لقد كان الجيش الفرنسي يقيم محتشدات في مساحة معينة من الارض ليحشر فيها المناضلين الجزائريين وكانت تضم كل اصناف الجزائريين من رجال ونساء وشباب وشيوخ، وكانت الغاية من هذه المحتشدات هي فصل الشعب عن المجاهدين حتى لا يجدوا المأوى ولا طعام ولا مساعدات الضرورة للقيام بهجمات على العدو.³

ويعرف علي كافي المحتشدات بأنها عبارة عن سجون في العراء يرّحل إليها سكان الجبال، أبناء الريف ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة وذلك بهدف عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير والتضييق عليه بحرمانه من المال والتموين.⁴

¹ جمال قنان، المرجع السابق، ص 274، 275.

² رفائلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر، 2010، ص38.

³ عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 76.

⁴ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، د. ط، الجزائر، د. س. ن، ص76.

وتعرف أيضا على أنها مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار يقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي ومحاط بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص وعلى زواياه توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيين طوال الأربع والعشرين ساعة ومجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد من أو الى خارج المكان.¹

إنشاء المحتشدات:

تعود فكرة تهجير السكان من قراهم وتجميعهم في مراكز ومحتشدات كبيرة تعود إلى بداية الثورة، فقد تم إنشاء أولى هذه المحتشدات في منطقة باتنة منذ شهر نوفمبر 1954²، عندما استعان الجنرال جييل Gilles بقوة معتبرة من الجيش المدعومة بالطيران والمدفعية لتجميع السكان بالقوة ثم أخذت بالانتشار بداية من سنة 1956 في عهد حكومة غي مولي الاشتراكية.³

وللمحتشدات تسميات مختلفة في الجزائر "مراكز إيواء" وفي فرنسا "مراكز للحبس الإداري" أو مراكز "الإقامة المحروسة أو الجبرية".⁴

وقد أخذت فكرة تجميع السكان طابع الخطة المنظمة المسيرة لإخلاء كل مناطق المعروفة لولائها لجيش التحرير، ومن هذه السئة تحدد أسلوب عملية التجميع ويكون بإحدى الطريقتين:

¹ - عمار قليل، المرجع السابق، ص 36.

² - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، 1996، ص245.

³ - إبراهيم طاس، المرجع السابق، 120.

⁴ - مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص11.

الطريقة الأولى: تكون عفوية وغير إرادية، دون علم السكان ويتم تجميعهم بسرعة من طرف الوحدات العسكرية سواء من أجل تطويق المنطقة أو من أجل تمشيط كلي لها.

الطريقة الثانية: تتم باستعمال القوة والقمع، حيث تأتي القوات الفرنسية تهدم القرى والمداشر وتجمع ما تبقى من سكانها في السيارات والشاحنات وتنقلهم بنفسها إلى المعسكرات.¹

وتنقسم المحتشدات إلى:

انتقالية: تنشأ بالقرب من الطرق العمومية والسهول وتمثل النموذج الذي يريد الفرنسيون تقديمه للرأي العام ووسائل الإعلام (وعدد قليل مقارنة مع المحتشدات النهائية).

محتشدات نهائية: التي تفتقد أدنى شروط الحياة الإنسانية.²

يكون شكل المحتشد قطعة أرضية مستطيلة أو مربعة معزولة³ عن المدن والقرى، تكون قرب ثكنة عسكرية أو مركز عسكري للسلطات الفرنسية، تحاط هذه القطعة بسياج من أشجار الصنوبر والأسلاك الشائكة المكهربة ذات مدخل واحد وذات أبراج مرتفعة للحراسة على كافة أركانها، وهذه الأبراج تكون مزودة بأضواء كاشفة ومدافع رشاشة حيث تفتقر هذه المحتشدات إلى أدنى شروط العيش وارتفاع درجة الحرارة التي تصل صيفا إلى 50 درجة مئوية.

¹ رشيد زبير، جرائم فرنسا في الجزائر في الولاية الرابعة (1956-1962)، ط1، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 126.

² إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 120-121.

³ عمار قليل، المرجع السابق، ص 37-38.

* أهداف فرنسا من إقامة المحتشدات.

- لقد لجأت السلطات الفرنسية إلى إخراج سكان الأرياف من مساكنهم وتهجيرهم وتجميعهم في محتشدات من أجل تحقيق عدة أغراض نذكر منها¹:
- إن عملية الحشد تهدف أساسا إلى حرمان المجاهدين من سندهم ومصدر عيشهم.
 - منع انتشار الثورة والحد من تأثيرها على الجماهير بوضع سكان الأرياف تحت الرقابة المباشرة لحرمان المجاهدين من المعلومات الخاصة بالسلطات الإستعمارية.
 - حماية المراكز الاستعمارية التي تكون منعزلة بإقامة مراكز التجمع حولها قصد إحصائها بمساكن المحتشدين من هجومات جيش التحرير.
 - انتشار فرق الحركة وفرق الدفاع الذاتي والعملاء وتجنيدهم لخدمة أهدافهم العسكرية بحيث يطلق العنان لهم لممارسة التجسس والبطش والإرهاب وانتهاك الحرمات علنا مما يتسبب في انعدام الثقة.²

¹- بن لشهب عقيلة، المحتشدات الاستعمارية خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 29.

²- بية بخوش، سليمان شيماء، المحتشدات الفرنسية خلال الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ل. م. د، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص 45-46.

المبحث الثالث: المصالح الإدارية المتخصصة.

حاولت الإدارة الاستعمارية القضاء على الثورة بمختلف الطرق والأساليب فجدت كل إمكانياتها العسكرية وطرحت العديد من المشاريع الإصلاحية على غرار مشروع جاك سوستال والموازاة مع ذلك لجأت إلى ما يسمى بالحرب النفسية للتأثير على الجزائريين فأنشأت لهذا الغرض العديد من المصالح المتخصصة في العمل النفسي منها المصالح الإدارية المتخصصة.¹

أولا: تعريفها وظروف نشأتها.

في سياق تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، شكلت المصالح الإدارية المتخصصة اختصارا لاسم لصاص (SAS) وفي المدينة تسمى (SAU) المصالح الإدارية الحضرية، بحيث نجد هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار اجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن.²

حيث أنشئت المصالح الإدارية المتخصصة سنة 1955 ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار المؤرخ 1956/09/26 بدأت فكرة تجسيدها في 30 أبريل 1955 عندما قدم جاك سوستال بإنشاء قيادة ميدانية وعسكرية بمنطقة الأوراس حيث استقدم المئات من ضباط الشؤون الأهلية الذين تدربوا في مدرسة المارشال ليوني بالمغرب الأقصى وتخصصوا في كيفية الاتصال بالسكان والأهالي وفي دراسة عادات وتقاليد المجتمع

¹ - أحلام مقار، المرجع السابق، ص 23.

² - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 41-42.

الرفيقي وأتقنوا لهجاته وقد أسندت هذه المهمة للجنرال (عاستون بارلانج)¹ وكانت هذه المصالح مجهولة لدى الشعب الجزائري كما أنها كانت المثل الحقيقي لسياسة الإدماج الجزائر في فرنسا من خلال مهامها الإدارية و العسكرية.

ثانيا: تشكيل ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

- رئيس المصلحة: يكون عموما ضابط سابق للشؤون الإسلامية.

- نائب المصلحة: وهو ضابط صف.

- ثلاث ملحقين جزائريين كاتب (الترجمة) ومحاسب (المالية) وخوجة (الاتصال بين

الإدارة الفرنسية والأهالي) ومستخدمين صحيين (أطباء وممرضين) وفرقة إضافية تدعى

الحركي يجندهم ضباط المصلحة ويتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا.

- يخضع ضباط المصلحة الإدارية الخاصة للسلطة المدنية المتمثلة في رئيس الدائرة

والسلطة العسكرية المتمثلة في عقيد أو قائد القطاع العسكري.³

بلغ عدد المصالح الإدارية المتخصصة 192 في جانفي 1958 تم ارتفع إلى 520

سنة 1959 ليصل في سنة 1960 إلى 697.

أما بالنسبة للأماكن التي تتواجد فيها المصالح الإدارية المتخصصة فقد اختيرت بعناية

فائقة إذ نجدها في مزارع محصنة وفي المداشر و القرى وفي بنايات أعيد تهيئتها، وفي

¹ غاستون بارلانج: ولد الجنرال بارلانج في 24 أكتوبر 1897، بمدينة بابون الفرنسية، رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية - الجزائرية، في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر، منح الإشراف على ناحية الأوراس وفيها مارس مختلف أنواع القتل والقمع والحرب النفسية خاصة بعد تأسيسه للمصالح الإدارية المتخصصة. انظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 316.

² محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 143.

³ جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009، ص 491.

خطوة ثانية بنيت لها أبراج خاصة وصل عددها إلى 270 برجاً تدير من طرف 700 مصلحة تابعة للشؤون الأهلية وتمتد مسؤولية المصلحة على مساحة تتراوح بين 150 ك/م إلى 250 ك/م يقطنها حوالي 200 إلى 300 نسمة، وتضم هذه في أغلب الأحيان تجمعاً لعدد المصالح منها مدرسة، مركز تدريب، قاعدة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب وكالة بريدية، سوق، سكنات عائلية لسلك الموظفين ومركز إداري وفلاحي.¹

ثالثاً: مهام المصالح الإدارية المتخصصة:

كانت مهمة ضابط المصالح الإدارية المتخصصة تتمثل في:

- أن يحمي السكان بمكافحة جيش التحرير الوطني وتنظيم الغارات والكمائن.
- أن يعمل على مطاردة السياسة الإدارية "OPA" أي المنظمة السياسية الإدارية.
- يساعد الجيش الفرنسي على توفير المعلومات بهدف تدمير جيش التحرير الوطني ومخابئ الأسلحة
- إحصاء المواطنين داخل المحتشدات ومعرفة عدد العائلات وعدد الأفراد الذين تضمهم كل عائلة ويتم إرسال هذه القوائم من قبل الضباط الفرنسيين المشرفين على المحتشد ويشرف على توزيع التموين الذي أرسله الجيش الفرنسي.²
- مراقبة السكان وإداراتهم والمساهمة في المجهود الحربي الفرنسي وتقديم خدمات اجتماعية للسكان بغرض كسبهم وإبعادهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني.³

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 177.

² - قريفور ماتياس، الغزو الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، تر: م جعفري، منشورات السائح، الجزائر، 2013، ص 11-12.

³ - رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 134.

- الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الريف والتقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة والثوار تخدم القوات الفرنسية وتمكنهم من القضاء عليها وذلك مقابل خدمات اجتماعية تقدم إليهم في شكل عمل وغذاء قصد تحسين المستوى المعيشي.¹

رابعاً: أهداف المصالح الإدارية المتخصصة.

- كانت تهدف إلى تحقيق المثالية في جعل الجزائريين مواطنين مثل الفرنسيين يقيمون في فرنسا.

- احصاء عدد السكان ومراقبة المجمعين في المحتشدات.²

- محاربة الثورة بوسائل إدارية ونفسية سيكولوجية لكسب أفراد الشعب وثقة المواطنين جنبا إلى جنب مع العمل العسكري ولذلك كان كل مركز عسكري مقرونا بمركز أو مصلحة إدارية خاصة بجانبه يقودها ضباط متخصصون يتظاهرون بالمعاملة الإنسانية الحسنة.

- مساعدة المواطنين والعمل على تخليصهم من العقوبات والضرائب المسلطة عليهم وذلك بهدف الحصول على ثقتهم كوسيلة للوصول من خلالهم للمعلومات المطلوبة عن الثورة.³

¹ - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 233.

² - قريقر ماتياس، المرجع السابق، ص 11.

³ - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر (1954-19 مارس 1962)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 191.

المبحث الرابع: قانون السلطات الخاصة.

يعتبر قانون السلطات الخاصة من القوانين القمعية والجزرية التي قامت بها الحكومة الفرنسية وذلك من أجل عزل جيش التحرير الوطني عن السكان وخنق الثورة الجزائرية.¹

اولا: إصدار القانون والمصادقة عليه.

بعد توقف العمل بقانون الطوارئ بدأ البحث عن آلية تمنح الحكومة سلطات جديدة تخول لها الاستمرار في حماية الوضع المتدهور في الجزائر فأعلن الحاكم العام في الجزائر "جاك سوستال" بأنه يأمل أن لا يؤدي نهاية العمل تلقائيا بقانون حالة الطوارئ إلى حرمان السلطات من صلاحياتها الخاصة ومنذ 3 ديسمبر 1955 فرض على الحاكم العام ووالي الجزائر تقديم عرض مفصل للوضع العام في الجزائر في أجل مدته عشرين يوما ومن هنا انطلقت الدعوة للحصول على السلطات الخاصة، التي تعطي كامل الصلاحيات للحكومة خاصة مع بروز مشاريع جديدة في التعامل مع المشكلة الجزائرية من إدماج ومفاوضات مع الثورة² وهكذا تقدمت حكومة غي مولي بمشروع قانون السلطات الخاصة إلى الجمعية الوطنية وتمت المصادقة على القانون بالأغلبية الساحقة بـ 455 صوت ضد 76 صوتاً، صدر هذا القانون من الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 مارس 1956.³

¹ - إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 248.

² - أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 119-118.

³ - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 239.

إلا أن القانون لقي معارضة شديدة من لبوجاديون *les boujadisres*¹،² وقد وصف **غي مولي** السلطات الخاصة بأنها أداة تحقق النظام العام والإصلاح معاً للأوضاع السيئة في الجزائر والتي يذكر بأنها بؤس أسود وأنها لا تؤدي إلى إمكانية إجراء انتخابات حرة.³

ثانياً: محتوى القانون.

يحتوي قانون 16 مارس 1956 على جزأين

الجزء الأول: يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ إجراءات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الإدارية.

الجزء الثاني: يرخص للحكومة الفرنسية ان تتخذ كل التدابير الاستثنائية من أجل إعادة الأمن ومن أجل حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الإقليم وابتداء من يوم 17 مارس 1956 اتخذت حكومة **غي مولي** كل النصوص التطبيقية الخاص بالجزء الثاني من القانون أي القمع ومن هذا التاريخ أصبحت المحاكم العسكرية تنظر في كل قضية لها علاقة بالجرائم ضدّ الأمن الداخلي وبالتمرد وبالسلح وبجرائم تضر بالدفاع الوطني.⁴

وقد طبقت السلطات الاستثنائية بشكل رهيب خلال معركة الجزائر لما مُنح الجنرال ماسي ابتداء من 7 جانفي 1957 سلطة حفظ الأمن في مدينة الجزائر وتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني.⁵

¹ لبوجاديون: نسبة إلى بيار بوجاد مؤسس حركة قامت سنة 1954 للدفاع عن التجار وأصحاب الحرب. أنظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 220.

² إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 220.

³ أحمد منغور، المرجع السابق، ص 119.

⁴ بوعلام بن حمودة، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، د. م. ن، 2012، ص 258-259.

⁵ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 111.

إن قانون السلطات الخاصة نجح في تحويل حرب الجزائر إلى حرب شاملة لا يمكن إخمادها ترتكب أبشع الجرائم حرب حقيقية ضد الإنسانية من طرف الجيش الفرنسي إعدامات بدون محاكمة استعمال كل أنواع التعذيب ومعاملات لا إنسانية.¹

كما قامت السلطات الفرنسية لتغطية عجزها بتصرفات غير إنسانية وغير قانونية حتى في إطار قوانينها الداخلية متجاهلة القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن أبرز الصور التي جسدت ذلك التعذيب.²

فالتعذيب هو استعمال العنف الجسدي أو المعنوي ضد الأشخاص للحصول على معلومات أو بغرض انتقامي.³ ويعرف أيضا على انه سلوك فعلي يمارس على الفرد يقوم به جهاز من اجل الاستتطاق أو بدوافع العقاب أو الانتقام حيث يترتب عنه أضرار جسدية ومعنوية تحط من كرامة الإنسانية وقد اتخذت السلطات الفرنسية من التعذيب أسلوبا في مواجهة الثورة، الهدف منه الحصول على معلومات من جهة ونشر الرعب والخوف من جهة أخرى، وذلك لقطع الصلة بين الثورة والثوار.⁴

يبدأ التعذيب أولا بجلسات خاصة يبدأ المحقق بطرح مجموعة من الأسئلة تتمحور كلها حول معلومات على الفلاقة وعلى جيش وجبهة التحرير والأسلحة وبعد رفض التجاوب يبدأ الضرب العشوائي، وتدخل المؤثرات التقنية كالإستتطاق والوعود بالمساعدة والاستدراج كذلك يبدأ التعذيب في العادة بالضرب الجماعي وتسمى لعبة القدم حيث يوضع السجين في الوسط ويبدأ الضرب الجماعي بالأرجل بعد أن تسقط الضحية ويدوم الضرب حوالي 15د، ويبدأ

¹ - عمار بن تومي، المرجع السابق، ص 145-146.

² - زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 41.

³ - عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 169.

⁴ - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 05.

الضرب بلكم الضحية وقذفه من شخص إلى آخر حتى الإغماء وعندها فقط يبدأ عمليات التعذيب الفعلية بعد أن يجرد المسجون تماما من ملابسه لتتعلق حصص التعذيب المتنوعة وهي:¹

أ- التعذيب بالكهرباء:

هذا النوع من التعذيب كان شائعا في جميع مخيمات التعذيب² تعتبر هاته العملية من أشنع العمليات التعذيبية التي تسلط على الفرد تقع هذه العملية ليلا، يمدد المتهم عاريا على طاولة وتفيد رجلاه ويداه ثم يفرغ عليه الماء لتعميم التيار الكهربائي عند إرساله وهناك يسلط التيار على الأعضاء الحساسة من جسم الرجل أو المرأة المعذبة، وهي الأذنان، اللسان، الأعضاء التناسلية وتبلغ الآلام درجة من الشدة تجاوز كل وصف، ويرى الإنسان يتلوى ويتعذب من شدة الصدمة الكهربائية رغم القيود.³

ب- التعذيب بالمياه:

هذا الأسلوب هو الآخر كان أكثر استعمالا إلى جانب الكهرباء والأكثر تفضيلا لدى الجلادين حيث جاء في تقرير الأمين العام " روبرت وليوم" عن التعذيب المؤرخ في مارس 1955 أن أنبوب الماء أكثر استعمالا وأكثر تفضيلا لدى البوليس، لأنه لا ترك آثار جسدية بعد إطلاق سراح المدنيين من جهة ومن جهة ثانية أنه يجبر صاحبه على الاعتراف.⁴

¹ خديجة بختاوي، أساليب الاستنطاق خلال الثورة التحريرية، مجلة المصادر، ع17، المرجع السابق، ص 152.

² عائشة ليتيم، جرائم فرنسا في الجزائر وجهاد المرأة الريفية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 55.

³ بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962، تر: محمد المعراجي، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 146.

⁴ رشيد زبير، المرجع السابق، ص 7.

فقد كانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم كاملة، ويقيدون أيديهم وراء ظهورهم، ثم يضعون رؤوسهم في الماء المغلي، بدعوى إرغامهم على الكلام وإرغامهم على إعطاء أسرار جيش التحرير.¹

كما كان يتم نقل المعتقلون إلى وادي قريب من المعتقل تتجمع فيه المياه الراكدة والأوساخ والزجاج المكسور والجراثيم المعدية وكان ذلك في فصل الشتاء فيقومون بإخراج المعتقلين حفاة عراة ويجرونهم مباشرة إلى الواد ويلقونهم فيه لساعات طويلة.²

ج- التعذيب بالنار:

يجلس المعتذب على كرسي يوثقه بظهره الجلادون وهو عاري الصدر ثم ينفخ المعتذب الذي يستنطقه على عينين دخان التبغ، ثم يطفئها على صدره، كما يمدد المعتذب على طاولة العمليات ويربط وهو عاري الصدر ثم يبيل جسمه بالبنزين ويوقد الجلادون النار بكل هدوء وان تلك الطريقة البشعة للتعذيب تجعل المعتذب يقفز من شدة الألم والحروق الناتجة عنه قد تبلغ الدرجة الثانية وأحيانا درجة أعلى، وفي هذه الحالة فإن الضحايا تتم معالجتهم طبيا قبل أن يطلق سراحهم.

لقد كان هدف فرنسا من ممارسة سياسة التعذيب أنه وسيلة من وسائل استخراج المعلومات، أو لفرض التخويف أو الترهيب أو كشكل العقوبة.³

- خلق جو من الرعب في نفوس الجزائريين والإبقاء عليه.⁴

¹ - جيلالي يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، دار المعرفة، القاهرة، د. س. ن، ص 340-341.

² - علي عيادة، التعذيب والمعتقلات والسجون في المنظمة الشرقية أثناء الثورة 1954-1962، أطروحة الدكتوراه تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص 77.

³ - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - علي عيادة، المرجع السابق، ص 59.

- قطع الصلة بين الثورة والثوار.¹

كان هناك مركزين لتكوين الضباط المختصين الأول في فيليب فيل " سكيكدة حاليا" والثاني بمنطقة أرزيو:

أ- **الجنرال مارسيل بيجار**: أكثر الجنرالات تكريما، حاز على العديد من الأوسمة من طرف الجيش الفرنسي، قاد مركز التعذيب بفيليب فيل، كان أحد أبطال مشهد الثورة الجزائرية الدامي، وقد اقترن اسمه بالتعذيب الذي مارسه بانتظام على المعتقلين، وقد اعترف بأنه كان يلجأ للتعذيب بأنه كان كوسيلة استجواب.

ب- **الجنرال بول أوساريس**: وصف بأنه صانع الرعب، وقد اعترف بعمليات التعذيب التي كان يقوم بها، كما أقر بأن اللجوء إلى التعذيب كان لقمع العدو وهزيمته² وقد كان يصر على القول الآتي: «العمل الذي قمت به في الجزائر كان من أجل بلادي، معتقدا في ذلك أنني أحسن صنعا، وإن كنت لم أرد أن أقوم به وذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد أننا نؤدي من خلاله واجبنا لا يمكن لنا أن نندم عليه».³

¹ - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 20.

² - شياوي نوال، المعتقلات الاستعمارية بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص 41.

³ - الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 06.

الفصل الثاني:

تطور القوانين القمعية الفرنسية في الجزائر

في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة

1962-1958

المبحث الأول: ظروف وصول الجنرال ديغول إلى السلطة.

المبحث الثاني: القانون الإطاري

المبحث الثالث: قانون حق المتابعة.

المبحث الرابع: قوانين استمر العمل بها بعد سنة 1958

المبحث الأول: ظروف وصول الجنرال ديغول إلى السلطة.

أولاً: حركة التمرد 13 ماي 1958:

لم تعد الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة قادرة على مواجهة تنامي الثورة الجزائرية والغليان الشعبي سواء في فرنسا أو في الجزائر، جراء الوضع الاقتصادي، فبعد انهيار حكومة "غي مولي" في 21 ماي 1957 جاءت حكومة "بورجيس مونوري" التي سقطت في 30 سبتمبر 1957 بعد ثلاثة أشهر من إعلانها فقط بعد ذلك دخلت فرنسا فترة فراغ سياسي إلى أن أُعلن إنشاء آخر حكومة في الجمهورية الفرنسية الرابعة يوم 5 نوفمبر 1957 برئاسة "فليكس لاغايار" لكن هذه الحكومة كسابقاتها لم تحظى بالدعم والمساندة اللازمتين سواء من الأوروبيين أو الجزائريين وحتى قادة الجيش تمردوا عليها وحاولو الضغط على جيش التحرير الوطني من خلال شن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 دون إذن من الحكومة، ومع تزايد التنديد الدولي بالاعتداء خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وضغط الرأي العام الفرنسي، أجبرت الحكومة على الاستقالة يوم 15 افريل 1958، وحلت محلها حكومة بيار فليملان.¹

ازداد اضطراب الوضع بعد تشكيل حكومة بيار فليملان في 8 ماي 1958 الذي حل

المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض وهو ما أدى إلى سخط المتطرفين²

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ بداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 425-428.

² - رضا مالك، الجزائر في إيفيان، المفاوضات السرية 1956، تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص 358.

وفي هذه الأثناء تشكلت لجنة الأمن الوطني بقيادة الجنرال جاك ماسو¹ الذي أرسل إلى الرئيس الفرنسي "روني كوتي" يطلب منه تشكيل "حكومة إنقاذ" وانسحب لأكوست إلى فرنسا تاركا فراغا سياسيا في الجزائر.

وفي مارس 1958، أعلن جاك سوستال من خلال ندائه للرأي العام عن تشكيل حكومة إنقاذ عمومية بقيادة الجنرال ديغول²، وفي 26 أبريل من نفس السنة قامت مظاهرة صامته بالجزائر العاصمة ضمت أكثر من 30 ألف شخص من الأوروبيين يطالبون بإقامة "حكومة إنقاذ عمومي"، ويصرح روبير لأكوست "عن احتمال وقوع ديان بيان فو دبلوماسي" في الجزائر.

وحدث في 13 ماي 1958 ما كان يتوقعه روبير لأكوست حيث قام المتظاهرون الأوروبيين بالعاصمة باقتحام مقر الحاكم العام بالجزائر، هذه الحركة كانت تنذر بزوال حكومة فليمان في فرنسا.³

¹ - جاك ماسو، ولد في 5 ماي 1908، من عائلة ذات تقاليد عسكرية، كان والده قائد سرية مدفعية والذي كان وراء دخوله عين بعد تخرجه في الفيلق السادس عشر للقناصة السنغاليين، حيث شارك في العديد من المعارك في 1954، التحق بفرقة المظليين، استلم القطاع العسكري للعاصمة، ارتبط اسمه بمعركة الجزائر، لعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي 1958، وفي نهاية السنة عين قائد للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر ثم حاكما عسكريا وقائداً للجيش الفرنسية في ألمانيا 1 مارس 1966. انظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 260-261.

² - شارل ديغول: رجل دولة فرنسي ومن أبرز رجال فرنسا في القرن العشرين ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي 1890 في وسط عائلي محافظ، اتجه إلى العمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير وحصل على المرتبة الثالثة بين زملائه في دفعته وعين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة بينان، رقي إلى رتبة ملازم أول، وشارك في الحرب العالمية الأولى، ثم ترقى مرة أخرى إلى رتبة نقيب، وعين حاكما عاما في الجزائر سنة 1958. انظر: عبد القادر خليفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، اغتيال الحريري أدلة مخفية، د. ط، د. س. ن، ص 219.

³ - الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 80.

وامام تسارع الأحداث وتفاقم خطورتها قدم بيار فليمان استقالته، في 26 إلى 27 ماي، وفي 30 ماي 1958 أعلن الرئيس "روني كوتي" تفاوضه مع ديغول بشأن نقل السلطة إليه بشرط أن يتقدم أمام البرلمان ويحصل على موافقة النواب، وفي الأول من جوان 1958 يعين ديغول رسميا من طرف الجمعية الوطنية رئيسا للحكومة الفرنسية.¹

ونصب منقذ فرنسا الجديد على رأس حكومة جديدة، وبذلك بدأت سياسة الجنرال ديغول لإنقاذ فرنسا من الورطة التي أوقعتها فيها الثورة الجزائرية وشعبها بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح من أجل الاستقلال عن فرنسا.²

ثانيا: وصول ديغول للحكم.

اتخذ ديغول على الفور الإجراءات النظامية اللازمة بتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها وتجنب السلطة الوقوع في مزالق تؤدي إلى حرب أهلية.³

ولقد انحصرت مهمة الجنرال ديغول في استعادة سلطة الدولة الفرنسية وإحلال السلام في الجزائر ولتحقيق ذلك كان مقتنعا بضرورة إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.⁴

إلا أن قادة الثورة وعلى لسان فرحات عباس اعتبروا سياسة الجنرال ديغول بمثابة سياسة كولونيالية التي تؤدي إلا إلى الرفع من حدة الثورة⁵ وفي 28 ماي اضطر بيار فليمان إلى تقديم استقالته حكومته والتي لم تدوم أكثر من 14 يوم وما كان رئيس الجمهورية

¹ - عمر بوحوش، المرجع السابق، ص 430-431.

² - يوسف قاسمي، الحضور الشعبي خلال الثورة الجزائرية... السياق التاريخي والدلالات التاريخ في تاريخ الثورة، د. د. ن، د. ت، ص 505.

³ - حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ص 182.

⁴ - عبد الحميد ديلوح، مظاهرات ديسمبر 1960 وأثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 11.

⁵ - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 185-186.

الفرنسية روني كوتي أن يكلف الجنرال ديغول بتشكيل حكومة من أجل انقاذ فرنسا وبهذا وافق الرئيس على خطة الجنرال التي بناها على توسيع صلاحياته وحل البرلمان وإقامة دستور جديد.¹

حيث أصدر ديغول بيانا قائلا: «لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية وكل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه»²

ونظرا للأزمة السياسية الحادة فقد قبل البرلمان بتولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة مع منحه سلطات استثنائية خاصة بناءً على طلبه حيث أدلى بتصريح جاء فيه «لقد شرعت في المسار النظامي لإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها».³

بعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه، يكون ديغول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي اعتلى فيها سيادة رئاسة الجمهورية وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958 وتعهد بإعادة الهدوء وكذا الرخاء الاقتصادي⁴ وكان مستوطنو الجزائر أكثر فرحا بعودة الجنرال ديغول لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية خصوصا أن ديغول وصل إلى الحكم على هذا الأساس.⁵

ومنذ أول لحظة تولى فيها ديغول الحكم وهو دائم التفكير في القضاء على الثورة وذلك من خلال تجربته عدة مخططات اصلاحية حربية منها إرضاء الجزائريين بمشاريع اقتصادية

¹ - عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 11.

² - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 94.

³ - محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 221.

⁴ - عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 12.

⁵ - محمد كمال ليلية، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، د. س. ن، ص 493.

واجتماعية وهمية للتخلي عن مساندة الثورة وفي نفس الوقت الضغط على الثوار بكل ما لديه من قوة والقضاء عليها في أسرع وقت ممكن.¹

وباشر ديغول مهامه كأول رئيس للجمهورية الفرنسية الجديدة في 8 جانفي 1958.²

ثالثا: مخطط شال.

شكل برنامج الجنرال شال³ الذي تم استدعائه من طرف ديغول في سنة 1958 لقيادة جيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر، خطوة رائدة في تطور الاستراتيجية العسكرية لجيش الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية.⁴

ولقد تمثلت أهداف شال في القضاء على الثورة الجزائرية من خلال إبادة جبهة التحرير من جهة وجيش التحرير من جهة أخرى كذلك تأسيس نظام موالي لفرنسا.⁵

وقام بوضع خطة حربية جديدة نصت على موافقة عليها من قبل الجنرال ديغول وتعود أسباب اللجوء إلى مخطط شال:

- سوء الوضع العسكري لفرنسا عقب الهزيمة التي تكبدتها في الفيتنام وهذا ما دفع

ديغول إلى تحسين هذا الوضع.

¹ - محمد عباس، المرجع السابق، ص 223.

² - عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 13.

³ - الجنرال شال: من مواليد 1905، جنرال في الطيران الفرنسي، شارك في الحرب الإمبريالية الثانية، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري، في عام 1953 عين قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على مصر، عام 1956 يحال إلى قيادة حلف شمال الأطلسي وبعد المشاركة في انقلاب 22 افريل 1951 حكم عليه 15 سنة سجنا وعفي عنه 1966، توفي عام 1979. انظر: شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص73.

⁴ - جمال قنديل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 84.

⁵ - محمد عباس، المرجع السابق، ص669.

- رفض ديغول للاندماج والاستقلال كحل للمشكلة الجزائرية.
- ظروف الحرب ومعطياتها فرضت على ديغول أن يجرب الحل العسكري في جميع الاحوال.¹

ولقد تضمن مخطط شال النقاط التالي:

- غلق المنافذ بالحدود التونسية والمغربية وذلك من خلال اقامة الحواجز المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية بغية عزل الولايات عن الامدادات الخارجية.²
- عزل وحدات جيش التحرير عن الشعب من خلال سياسة حشد السكان حتى تتم عملية الخنق الخارجي للجيش بالخنق الداخلي.
- استحداث إدارة مخصصة للجيش الفرنسي تحل محل خلايا جبهة التحرير الوطني.
- وقد كانت مراحل تنفيذ المخطط كالتالي:
- المحافظة عن مراكز التريبع *Quadrillage* مع التقليل والتخفيف منها.
- فرض المراقبة المستمرة على فرق الجيش.
- تكليف سلاح الطيران بمراقبة مناطق فرق جيش بشكل مستمر ليل نهار.
- تكليف جنود الحركي والقومية الجزائريين لاستخدامهم ضد المدنيين.

- شن عمليات عسكرية جوية وبرية لتطهير البلاد من الثوار حسب قولهم والتأكد من القضاء على جيش التحرير الوطني، ثم يتم احتلال المناطق التي طهرت من الثوار.³

¹- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 197-198.

²- عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 319.

³- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 438.

ويعبر شال عن الإستراتيجية الجديدة بقوله: «إن تطويق الأماكن وتمشيطها لم يعد كافيا... لذلك يجب عليان عندما نحتل منطقة أن نبقى فيها أطول مدة ممكنة حتى ندفع العدو للمجهول».¹

ولقد كان أمل الجنرال شال كبير في هذا المخطط حيث هدف من خلاله إلى القضاء على جيش التحرير الوطني وكذلك جبهة التحرير الوطني بصفتها قائدة الكفاح السياسي المدعم للجانب العسكري ظنا منه بأن الجيش مازال في مرحلته الأولى²، ويسهل القضاء عليها³، كما يمكن استئصال أي أثر للثورة في أسابيع معدودة، هذا وقد رمى الجنرال شال بكل ثقة على المناطق الجبلية باعتبارها معاقل الثوار⁴ وقد خصص الجنرال شال لهذا المخطط قوات عسكرية كبيرة⁵ من مختلف القوات المسلحة التي قدرت بـ 30000 جندي حسب ما تذكره بعض المصادر، وهم من خيرة الجنود في القوات الفرنسية⁶، وقد عزز ذلك بقيادة أكفاء ذو خبرة وشهرة كبيرتين مثل القائد بيجار⁷.

ويعتبر مخطط شال ذا أهمية كبيرة لأن العمليات التي قام بها مست كامل التراب الجزائري في سنة 1959 ونذكر منها عملية التاج في الغرب الجزائري، وعملية الحزام في الونشريس والظهرة وكذلك عملية الشرارة في الحضنة (المسيلة) وعملية المنظار في نواحي

¹ - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 130.

² - لزهرة بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 38-39.

³ - وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 133.

⁴ - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ "الجزائر العام"، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 356.

⁵ - عمار قليل، المرجع السابق، ص 157.

⁶ - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 273.

⁷ - بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986 ص 85.

القبائل الكبرى والصغرى والاحجار الكريمة في الشمال القسنطيني، نوفمبر 1959 - ماي

1.1960

PDF
2020

¹- بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، د. ط، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 351.

المبحث الثاني: القانوني الإطار.

أولاً: إصداره.

بعد فشل روبير لاکوست¹ في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري لجأ إلى الحل السياسي واتخذ من قانون الإطار حلاً للخروج من المأزق، حيث وضع هذا القانون نظاماً جديداً لحكم الجزائر، ويتضح ذلك من خلال ما ذكرته جريدة المجاهد "فقد اقتنع لاکوست بأن استعمال القوة وحدة لا يكفي لأن ذلك لا يزيد الثورة إلا قوة لهذا لم يجد غي مولي ولاکوست إلى الحل السلمي".²

فكل هذه الإصلاحات السياسية اندرجت ضمن استراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري، فبعد سقوط حكومة غي مولي في 21 ماي 1957 وجاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري يوم 12 جوان 1957 بـ 240 صوتاً ضد 194 صوتاً، ومن أهم ما تعهد إليه وضع هيكل سياسية إدارية جديدة وذلك إطار ما يسمى "بقانون الإطار" وقد كلف روبير لاکوست بهذه المهمة وقد قام بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحية أمام أعضاء البرلمان الفرنسي وقد كان متحمساً لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في المحاور التالية:

¹ روبير لاکوست: 1898-1989، مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية أسس "حركة تحرير شمال فرنسا" خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية، وممثلاً للجنرال ديغول في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي 1944، أصبح وزيراً للإنتاج الحربي في حكومة ديغول، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة وعين وزيراً مقيماً في الجزائر من فيفري 1965. أنظر: سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002، ص 90.

² جريدة المجاهد، (لسان حال جبهة التحرير الوطني) ميدان التهذئة السياسة بعد المصادقة على قانون الإطار، ع 19، بتاريخ 15/02/1958، ص 12.

تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع¹، ويوجد على كل رأس إقليم السلطات التالية:

- مجلس إقليمي منتخب.
- مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية ويوجد على رأس هذه السلطات برلمان فيدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية الاجتماعية.
- مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية، أما الجمهورية الفرنسية تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع الدبلوماسي والعدل والتعليم.
- إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.
- تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين والأوروبيين إلا أنه تم رفضه وصوتوا ضده كما رفضه الشيوعيون لأنه لا يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطني، وقد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنفيذ والتنسيق «إن قانون لاكوست أبعد ما يكون من فكرة الاستقلال فنحن نزيد الوحدة في ظل الاستقلال بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعرف»².
- وقد تلقى روبيير لاكوست هجوم بين حملة إعلامية ومظاهرات صاخبة في 18 سبتمبر 1957 ضد حكومة باريس بسبب ما جاء في بنود تعنى بالنسبة للأوروبيين منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح في الجزائر بسبب ذلك سقطت حكومة بورجيس مونوري في أواخر شهر سبتمبر 1957، وقد بقيت

¹- محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 240.

²- محمد عباس، المرجع السابق، ص 238.

الجمهورية الرابعة بدون حكومة لعدة أسابيع إلى غاية قيام حكومة فليكس غايار في 5 فيفري 1957.¹

وقد حافظ روبيير لاکوست على منصبه كوزير مقيم في الجزائر مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية قام بتحضير قانون مبدئي جديد.²

ثانيا: القانون الإطارى الجديد.

في 5 فيفري 1958 أصدرت السلطات الفرنسية قانون الجزائر الجديد وهو نفسه القانون الإطارى فقد أدخل عليه بعض التعديلات في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، ويكمن دور تلك المجالس في تأجيل تطبيق القرارات المتخذة بالأغلبية الساحقة من الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية وبعد تلك التعديلات في 8 ديسمبر 1957.

وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 بتاريخ 5 فيفري 1958 وأصبح ذلك الوقت يعرف بقانون الجزائر المبدئي *La loi cadre de l'Algérie*³

ثالثا: أهم الإصلاحات السياسية الإدارية التي جاء بها.

تتمثل فما يلي:

¹ - عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص 88.

² - المرجع نفسه، ص 98.

³ - محمد حسنين، المرجع السابق، ص 241.

المادة 1: تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم بالاستقلال الذاتي والإداري وتدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.

المادة 2: الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين والمواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي وإنهم يخضعون للالتزامات المترتبة عليها وقد نصت نفس المادة على إنشاء نظام انتخابي موحد.

المادة 3: نصت المادة من القانون على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض، فقد نصت المادة على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم:

- حكومة إقليمية يرأسها ممثل للحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي.
- جميع المسائل التي لا تتعلق بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثليها وتدخل في اختصاصاتها وتعتبر شؤونًا خاصة بالأقاليم كما أنه من حق المجلس الإقليمي أن يصدر قرارات متضمنة عقوبة الجنحة أو المخالفة.¹

المادة 4: التي تنص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات على مستوى كل إقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين في داخل هذا المجلس غاض النظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة وفي هذا الإطار لا يمكن أن يصدر قرار لا

¹ - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 283.

توافق عليه الأقلية ولو جمعت عليه الأغلبية، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية والنقابية والثقافية والاجتماعية.¹

المادة 5: تنص على انه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى انه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتم إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها.

المادة 06-07-08: برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية رئيسا للسلطة التنفيذية.²

رابعاً: أهداف القانون الإطاري.

- إلغاء العمل بقانون 20 سبتمبر 1947 في أحكامه المخالفة للقانون الجديد كما يستثني المناطق الصحراوية من نطاق سيرته فهذه المناطق ستظل محكومة بقانون المناطق الذي يحمل رقم 57-27 الصادرة في 13 جانفي 1957 والنصوص المطبقة له حيث تم وضع وزارة المناطق الصحراوية باسم "وزارة الصحراء" تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية، وفي 21 جوان 1957 صدرت مراسيم حدد مهام وزير الصحراء فحولته سلطات الحاكم العام للجزائر يقودها "لماكس لوجون" بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي، ومن خلاله تم تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة تشمل هذه المناطق تقسيماً ثانوياً إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.

¹- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 102.

²- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 259.

- الهدف من التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر وتفتيتها حسب مرسوم 5 ماي 1958 بقسم الجزائر إلى 5 أقاليم وهران مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة.
- إضعاف شخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إقليم.
- الحفاظ على امتيازاتها.¹

خامسا: أسباب فشله.

لقد تعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي أما جبهة التحرير فقد رفضه باعتباره ينص على إبقاء الجزائر جزءًا تابعًا لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي حاربوه من أجلها وما زاد تأخير تطبيقه هو اشتراط عودة الأمن والسلم في الجزائر وعلى هذا فإنه قد يستغرق وقتًا طويلًا، كما أن قانون 5 فيفري 1958 جاء به لأكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة خاصة وليس حلاً للقضية الجزائرية، كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة وما تلك الإصلاحات السياسية والإدارية إلا رمزا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة.²

وما عجل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي، في 8 فيفري 1958 بقيامه بهجوم على قرية سيدي يوسف التونسية، وقد ادعت القوات الجوية الفرنسية أنها هاجمت مواقع الثوار ولكن يتضح من خلال جريدة المجاهد أنها هاجمت المدنيين الأبرياء "إن ما أسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومركز المدافع المضادة للطائرات وجثث الثوار تبين

¹ - عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 295.

² - المجاهد، "ميدان التهدة السياسية"، ع 18، المصدر السابق، ص 4.

لهم أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلا دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة بسكان القرية ومدرسة تكدست بها جثث الصبيان الصغيرة.¹

ورغم تنكر الجيش الفرنسي لذلك إلا أن هذا الحادث أثار موجة سخط واسعة من دول عديدة ضد فرنسا وسياستها، وقد اعتبر روبير لاکوست أن ذلك الهجوم خطأ فادح، وأعلن أن الحكومة الفرنسية لم توافق عليه خوفا من استيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فليكس غايار تحمل مسؤولية ذلك الاعتداء، ورغم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإخفاء الخلافات القائمة بين تونس وفرنسا وبهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى العالمي رغم فاجعته، وتسبب من جهة أخرى في انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فليكس غايار بعد أن نزع المجلس الوطني منه الثقة في 19 مارس 1958 بـ 321 صوت ضد 255 صوت.²

تستنتج مما سبق أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها روبير لاکوست لم تكن سوى مناورات سياسية قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين ويظهر ذلك من خلال قانون الإطار ومختلف الإصلاحات الإدارية ولكنها باءت بالفشل بسبب الأساليب القمعية التي أتبعها والتي اشتراطها تنفيذها وتركيزه على القوة العسكرية في القضاء على الثورة الجزائرية، وكان يهدف من وراء إصلاحاته تلك إلى خلق قوة ثالثة في الجزائر تساعد على إخماد نار الثورة وإبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.³

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 289.

² باتريك إيفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلامية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، ص 290.

³ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 385.

المبحث الثالث: حق المتابعة (الملاحقة).

هو أسلوب جديد اعتمده القيادات العسكرية الفرنسية بالجزائر والذي يخول لقواتها العسكرية مطاردة الثوار الجزائريين والقضاء على معاقلهم بالتراب التونسي والمغربي.

وذلك لأن تونس والمغرب الأقصى من القواعد الخفية الهامة التي تمركزت بهما قوات جيش وجبهة التحرير الوطني واتخذت لنفسها فيهما قواعد كبيرة ومهمة للتموين والترتيب والإعداد والتجهيز ولقد تحمل هذان البلدين أرضا وشعبا متاعب كبيرة في سبيل نصره الشعب الجزائري وثورته، هذا ما جعل جيش الاحتلال يضغط عليهما سياسيا وعسكريا خاصة تونس التي كانت معظم مطاراتها ما تزال تحت سيطرته منها قاعدة بنزرت شهر سبتمبر 1957 أمر وزير الدفاع الفرنسي، أندري موريس قوات جيش الاحتلال بملاحقة الثوار الجزائريين إلى داخل التراب التونسي بحجة ما أسماه حق التتبع.¹

وإن كان كذلك اعتداءً صارخا على سيادة تونس الوطنية فحصلت اشتباكات عديدة في منطقة الحدود أثارت أزمة حادة بين تونس وفرنسا وتدهورت العلاقات بينهما وفي نفس الشهر انتهى جيش الاحتلال من إقامة خط الأسلاك الشائكة المكهربة المعروف باسم مقترحه " خط موريس " من أجل خنق الثورة ومنع وصول الإمدادات إليها.²

وفي مطلع سنة 1958 كثف جيش الاحتلال تحرشاته فيما أسماه "حوادث الحدود" تحت عنوان "حق التتبع" للخارجين عن القانون في الأراضي التونسية، وزعم روبر لاكوست في تصريح له بقسنطينة في 7 فيفري بأن فرنسا ستنتصر في حرب الحدود.³

¹ - محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 185.

² - جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار البيضاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 91.

³ - مسعود معداد، حرب الجزائر أحداث وتعاليق، تر: حروش موهوب، مرفع للنشر، الجزائر، 2013، ص 151.

وجاء في الحادث التالي ليفجر الأزمة وهو معارك جبل الواسطة قرب ساقية سيدي يوسف في 1 جانفي 1958 تكبدت القوات الفرنسية هزيمة نكراء، تمثلت في مصرع 15 جندي وأسر 4 آخرين هذه الحادثة استعملت حينها كورقة ضغط رئيسية في أيدي العسكريين لإفთكاك الضوء الأخضر من الحكومة الفرنسية لتبرير العدوان اللاحق على ساقية سيدي يوسف.¹

في صباح يوم 08 ماي 1958 وعلى الساعة 11 صباحا حلقت طائرة استنزازية على منطقة ساقية سيدي يوسف تعرضت لطلقات بعض القطع لجيش التحرير الوطني وأصبته عدة شظايا.²

الأمر بتنفيذ مشروع الجنرال جوهر أعطى في اليوم نفسه من قبل الجنرال شال، قامت إحدى عشر (11) طائرة B26 وستة كورسير، وثمانية ميسترال بقصف القرية الحدودية واستمرت في القصف لمدة ساعة فقتلت أكثر من 1500 شخصا، وقد نالت كذلك أيضا شاحنات الصليب الأحمر الدولية التي جاءت لتوزيع الأغذية على اللاجئين.³

وقد انكشفت بذلك بربرية الجيش الاستعماري العنصري الذي قصد إرهاب الحكومة التونسية وإرغامها على الخضوع لمطالبه وتسبب في أزمة حادة في تونس، حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية في القضية لأن قاذفات القنابل المستعملة أمريكية الصنع لذلك عرضت أمريكا وبريطانيا وساطتهما بين الطرفين، لكن الحكومة التونسية ترى وتؤكد أن الوساطة لا تفيد إذا لم تتناول القضية الجزائرية بالبحث، وترفض بتاتا تواجد شرطة دولية في

¹ - منصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي بكوش، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص 92.

² - محمد عجرود، المرجع السابق، ص 20.

³ - مسعود معداد، المرجع السابق، ص 152.

منطقة الحدود حتى لا يكون ذلك اعتراف رسميا بالوجود الفرنسي في الجزائر، وعدم شرعية الكفاح الجزائري وكذلك ترفض تونس تنقل الجيش الفرنسي بحرية في أراضيها ما لم تقبل بمبدأ الانسحاب الكامل من التراب التونسي.

أما الحكومة الفرنسية فكانت على العكس تحاول أن تستغل الوساطة لصالحها ولكن الثورة الجزائرية والأشقاء التونسيون كانوا لها بالمرصاد وتشجعت تونس بعد مجزرة الساقية لتتخذ موقفا صلبا وملائما لوجهة نظر قادة الثورة الجزائرية.¹

¹ - محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 186.

المبحث الرابع: القوانين التي بقيت سارية المفعول بعد سنة 1958.

أولاً: تطور مهام المصالح الإدارية المتخصصة.

مع اندلاع ثورة التحرير وشموليتها وعدم التمكن من إخمادها خاصة في مهدها الاوّل سعت المصالح العسكرية والإدارية إلى إنشاء قوات مضادة للثورة من عناصر جزائرية وأوروبية ألا وهي فرق الحركة.

بدأ تكوين فرق القوم والحركة¹، منذ بداية الثورة لكن تم التوسع فيها بعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم 1958 فقد لجأ في البداية على إخماد الثورة عسكرياً مستدلاً ان أحسن وسيلة لاصطياد الفلاقة هي قوات الدعم التي يجب استغلالها والمشكلة من الحركي والمخازنية.²

وقد تضاعف عددهم وتعددت مهامهم ضمن القوات الفرنسية، تحملوا مسؤولية التنكيل بالشعب وارتكاب أبشع الجرائم ضده بأمر من أسيادهم الاستعماريين.

لقد كانت السلطات الفرنسية تقتحم القرى والمنازل على غفلة من أهلها في الليل والنهار ويعتدون على حرّامات النساء والبنات ويهتكون أعراضهم ويحرقون المنازل والقرى ويسلبون وينهبون كل ما يجدهم ويقدرّون عليه من الحلي والأمتعة والألبسة والأغذية ويتلفون الباقي ويفسدونه... ويقتلون الحيوانات الزائدة عن حاجاتهم ويقتلون النساء بالجملة ويعتقلون من

¹ - كان يطلق الحركي على كل شخص التحق بصفوف العدو في صورة من الصور، وأصبح يساعد العدو على معرفة أسرار الثورة والحركي خائن بالدرجة الأولى، وكانت الثورة تحكم عليه بالإعدام. انظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د. س. ن، ص 43.

² - لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المساحة، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 274-276.

شأؤوا ويعذبون الشيوخ الكبار والأطفال والنساء ويغررون بالمواطنين ويتظاهرون في زي المجاهدين، ويطلبون المأوي والغذاء والمعلومات ثم يكشفون حقيقتهم بعد أن يتوصلوا إلى ما يريدون ويقومون بعقابهم بمختلف الوسائل والبطش بهم.¹

ثانيا: تطور المحتشدات ومراكز التجمع.

لقد كان لفشل برنامج شال تأثير كبير على موقف فرنسا السياسي والعسكري وأخذ ديغول يصعد مناوراته ومخططاته العسكرية الجهنمية واخذ الجيش الفرنسي يعمد إلى تطبيق سياسة عزل الشعب عن الثورة لمنع المدنيين من إيصال المعلومات والمؤونة والأدوية إلى المجاهدين. وذلك من خلال إخلاء مناطق العمليات من السكان وحشدتهم في مراكز ومعسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة وقد شملت عملية الاحتشاد أكثر من مليونين ونصف من السكان وتم عزلهم في ما يقارب ألفين وخمسمائة محتشد وقد كان هؤلاء تحت حراسة مشددة وكان أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ.²

حيث سلطت عليهم حياة البؤس، الحرمان، الجوع، والعطش حتى تفشت فيهم الأمراض والأوبئة، وقد تم التوسع في إقامة المحتشدات بعد 1958 ووصلت إلى القمة عام 1961، حيث كانت نسبة الأشخاص الذين وقعوا في هذه المحتشدات تزيد بعد عام³، إلا أن هذه العملية فشلت وذلك للأسباب التالية:

¹ يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، المرجع السابق، ص 191-192.

² حسين بوزاهر، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، ص 231.

³ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 232.

- كثرة مراكز التجمع، وكثرة المحتشدين جعل من الصعب على جيش الاحتلال التحكم في مراقبتها، مما نتج عنه أن أنصار جيش التحرير قد تمكنوا من القيام بنشاطهم داخل تلك المحتشدات، حيث قاموا بالدعاية الواسعة لفائدة الثورة.

- لقد نتج عن عملية التهجير الجماعي التي قامت بها قوات الاحتلال الفرنسي أن وجد جيش التحرير أمامه مناطق كبيرة خالية أتاحت له فرص التنقل والحركة دون خوف من تعرض المدنيين لقوات الاحتلال.

- بعد إقامة مراكز التجمع لم يعد بإمكان جيش الاحتلال الحصول على معلومات الكافية فيما يخص تنقلات جيش التحرير ونشاطه لأن قواته أصبحت مضطرة لملازمة مراكزها حول المحتشدات للحراسة.

- إن ضباط القطاع الإداري المختصين في شؤون الأهالي بالجزائر *SAS Les Sections Administratives spécialité d'Alger* والذين يطلق عليهم ضباط لصاص لم ينجحوا في مهمتهم المتمثلة في استمالة قلوب الأهالي إلى السلطات الاستعمارية بمختلف الوسائل مثل العناية بشؤونهم الاجتماعية، الصحية والتعليمية وغيرها هذا ما أدى إلى فشلهم في تجنيد الناس في فرق الحركة والقومية، الذين يستخدمون في تعذيب الأهالي.¹

ثالثا تطور المناطق المحرمة.

وهي من نماذج التطويق وشد الخناق على الثورة التي تواصل العمل بها، بعد سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة.

¹- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 233-234.

ومع اشتداد الحرب زادت رقعة المناطق المحرمة فأصبحت سنة 1959 تغطي المناطق الجبلية الوعرة والغابات الكثيفة وقد نشر القيادة العسكرية الفرنسية في حالات كثيرة قوائم ما كانت تسميه، مناطق حماية، مناطق منكوبة، مناطق اللا أمن، ولكنها امتنعت عن إعلان المناطق المحرمة التي أحيطت عمليات إنشائها بما يشبه السرية تهربا دون شك من ضرورة الاعتراف بأنها فقدت السيطرة على أجزاء واسعة من الجزائر، ورغم كل ذلك كانت هذه المناطق بأتساع رقعتها لا تخفى على أحد¹، وقد كانت آخر عملية لحشد السكان داخل المناطق المحرمة في ماي 1961 بدائرة البيض وطيلة هذه المدة لم تتوقف العمليات كما أصبحت هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني اللجوء إليها عند الضرورة وحولت هذه المناطق حقل تجارب للعديد من الأسلحة.²

¹ - صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 247.

² - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 253.

الفصل الثالث:

انعكاسات القوانين الفرنسية

على مسار الثورة.

المبحث الاول: انعكاسات عسكرية.

المبحث الثاني: انعكاسات اجتماعية.

المبحث الثالث: ردود فعل الثورة على هذه القوانين

بعد إصدار السلطات الفرنسية جملة من الإجراءات والقوانين القمعية والتي كانت ترمي إلى عزل الشعب الجزائري من جهة وخنق الثورة من جهة أخرى، والتي كان لها أثر بالغ في تغيير مجريات أحداث الثورة.

المبحث الأول: الانعكاسات العسكرية.

لقد كان للقوانين والمخططات الاستعمارية انعكاسات عسكرية تمثلت في:

- نقص التمويل بالسلاح: كان التمويل بالسلاح الانشغال الأولي لدى مسؤولي الثورة لما له من أهمية كبيرة في نجاح الثورة¹، لذا سعوا إلى توفير السلاح ولوازمه للنوار وذلك على مستويين داخل الوطن وخارجه.²

لكن السلطات الفرنسية عرقلت عملية جلب السلاح من خلال تسخيرها الإمكانيات عسكرية كبيرة لإيقاف عملية تهريب السلاح على الحدود الجزائرية وكذلك عملت على إيجاد فرق متخصصة لمراقبة الحدود.³

إضافة إلى إنشاء الأسلاك الشائكة لمنع قوافل الإمداد وتطويق الثورة.⁴

- نقص الاتصالات بين مختلف أقسام ونواحي الولايات وبين بعض الولايات فيما بينها مما أدى إلى العزلة وضعف القدرة على القتال وبالتالي مع نهايات 1958 تقلص عدد المجاهدين إلى 600 بعدما كان قبل سنة على 2000 جندي.⁵

¹ - المجيد بوزيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2، المكتبة الوطنية، 2008، ص 41.

² - سعدي وهبية، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 30.

³ - بوبكر حفظ الله، التمويل والتسليح إبان الثورة التحريرية، تاكستيج كوم، الجزائر، 2011، ص 50-51.

⁴ - صدام الرزقي، دور القاعدة الشرقية في الثورة التحريرية (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 79.

⁵ - جمال قندل، المرجع السابق، ص 126-127.

- الخسائر البشرية: أصبحت الثورة تعيش مرحلة خطيرة نتيجة تطويقها حيث وحد المجاهدون أنفسهم أمام خطر مضاعف من خلال تعرضهم للإبادة والقصف المدفعي المكثف والمصادرة من طرف قوات الاستعمار.¹

إضافة إلى تعرضهم إلى انفجار الألغام المزروعة حيث قدرت في نهاية 1959 إلى ما بين 800 و 900 ألف لغم بمعدل 50 ألف لغم في كل عشرين كيلومتر²، وهذا ما أدى إلى مشقات كبيرة في العمل الثوري وخسائر في الأرواح حيث قتل 600 جندي هذا حسب العقيد أوعمران.³

وفي سنة 1958 استشهد حوالي 1702 مجاهد ومواطن وأسر 154 جزائري سبب الجروح وكذلك التعرض للتشوهات بسبب الانفجارات.⁴

¹ - جمال قنديل، المرجع السابق، ص 93-94.

² - منى زغبوي، الأسلاك الشائكة وأثرها في تطويق الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 60.

³ - محمد حربي، حياة وتحدي وصمود مذكرات سياسية (1945-1962)، تر: عبد العزيز بوبليعيد وعلي قسايسية، د. ط، دار القصة، 2004، ص 291.

⁴ - محمد عجرود، أسرار حرب الحدود (1957-1962)، د. ط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص 42.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.

- هجرة سكان الأرياف تاركين ديارهم وأراضيهم بسبب حرمانهم من حياتهم الطبيعية.¹
- إجلاء السكان من المناطق المحاذية للخطوط المكهربة وجعلها مناطق عسكرية محرمة وكذلك تخريب المنازل والمحاصيل الزراعية مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والمجاعة نتيجة تطبيق مشروع قسنطينة.²
- انتشار الأمراض الخبيثة والأوبئة ولا يكون التشخيص إلا في حالات متأخرة من الإصابة بالمرض مما يصعب مهمة الفلاح وإن توفرت الوسائل تكون تقليدية وبسيطة كما يمكن الإشارة أيضا إلى مختلف التشوهات والإعاقات نتيجة انفجار الألغام والقنابل النووية.³
- زيادة عدد الوفيات خاصة منهم المجاهدين أثناء اختراقهم خطوط الموت من أجل جلب الأسلحة.⁴
- جمع السكان في المعتقلات والسجون ووضعهم تحت الرقابة والحراسة العسكرية الدائمة محرومين من ممارسة نشاطهم وتعرضهم لأبشع أنواع التعذيب والتفتيش وبالتالي تعتبر هذه المرحلة صعبة على الجزائريين نظرا لقساوة الظلم والقتل الجماعي من طرف المجرمين وعقداء الجيش الفرنسي.⁵

¹ محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 129.

² محمد قنطاوي، ملامح الثورة الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، الجزائر، 2007، ص 67.

³ الطيب ديهكال، واقع التجارب النووية خلفياتها في منطقة إيكير، د. ط، دار القصبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 143.

⁴ الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، د. ط، منشورات ANEP، 2008، ص 219.

⁵ سعدي بوزيان، المرجع السابق، ص 91.

- تشجيع الحزبية والطائفية داخل المعتقلات فقد تقننوا في إثارة الطائفية والجهوية من خلال رجال لاصاص كانوا عندما يبحثون معتقلا يسألون عن قبيلته وعن الجهة التي ينتمي لها وعن لغته ولهجته مما يخلق التفرقة ويثير كوامن الضعف والإذلال.¹
- إجلاء السكان بدون رضاهم وبقوة السلاح وبعدهم عن لون معيشتهم وحرمانهم من المراعي مما تسبب في انخفاض المستوى المعيشي وتدهوره بكيفية فاحشة.²
- معاناة السكان من الحصار المضروب عليهم ومن التعذيب المسلط عليهم ومعاناة الشيوخ والأطفال والنساء من آلام الجوع والمرض فتساقط الضحايا كل يوم بسبب الظروف المأساوية.³
- كما يمكن الإشارة أيضا أن خروج فرنسا من الجزائر لا يعني زوال خطرها والدليل على ذلك آلاف الألبان المزروعة على الحدود مازالت تشكل خطرا على الأطفال ورعاة الأغنام بسبب تغيير مواضعها نتيجة العوامل الطبيعية.⁴
- عازمت فرنسا أن تجعل من وطننا بلدا فرنسيا لذا سعت إلى تفكيك إطار المجتمع وانتهاك الحرمات وقتل الأبرياء.⁵
- إن مختلف المخططات والسياسات والقوانين التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية كان لها انعكاس سلبي على الناحية النفسية وكذا الجسدية والصحية لحد الآن.⁶

¹- بعيبي وفاء، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية المصالح الإدارية أنموذجا 1955-1962، رسالة الماجستير تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، ص 86.

²- المجاهد، الجيش الفرنسي يستمر في إجلاء السكان عن البوادي، ج2، ع13، 46/12/1959، ص10.

³- شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للأبحاث بالحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، 2007، ص 226.

⁴- الطاهر سعيدي، مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 150.

⁵- فرحات عباس، ليل الاستعمار، د. ط، دار القصب، الجزائر، 2005، ص33.

⁶- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 316.

المبحث الثالث: رد فعل الثورة على هذه القوانين.

لقد نتجت عن القوانين التعسفية الاستثنائية المطبقة على الجزائريين ردود أفعال ومواقف مختلفة نذكر منها:

أولاً: تصدي الثورة للمناطق المحرمة والتعذيب.

- بالنسبة للمناطق المحرمة التي أنشأتها السلطات الفرنسية فقد كانت نقصد منها خنق الثورة وحرمانها من تأييد السكان وظننت أنها وسيلة ناجعة للقضاء على الكفاح المسلح، لكن النتيجة كانت أن صار الجيش الوطني كثير الحرية في تنظيم المعارك والإيقاع بالجنود الفرنسيين.¹

فمع مرور الوقت تكييف جيش التحرير الوطني مع الظروف الجديدة التي فرضتها المناطق المحرمة، وأقام أجهزة عسكرية وإدارية قوية ومتينة، وبنى للمدنيين ملاجئ تحت الأرض، ونظم الأسواق التجارية ليلا حتى صارت هذه المناطق محرمة على الفرنسيين وخارجة عن سلطتهم تماما وأصبحت قواعد ثورية محصنة تنطلق منها هجومات جيش التحرير الوطني لتحطيم المراكز الفرنسية الواقعة على حدود المناطق المحرمة.

كما قام جيش التحرير بعدة هجومات مثل ما حدث في مارس 1956 على سهل الشلف وفي 12 أبريل 1957 امتدت المعركة إلى كامل جبال الأطلس التلي من القبائل إلى الحدود المغربية، وأصبح الثوار يراهنون في هجوماتهم على شدة الكفاح والصمود في الحرب التي لم يسبق لها نظير، في شهر جوان 1957 نصب الثوار جنوب قاعدة القل كميناً، من

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 215.

أعتى ما شهده الجنود الفرنسيين منذ اندلاع الثورة، فقد قتل 35 جنديا وجرح حوالي 27 آخرين.¹

وإن جرائم فرنسا في الجزائر كثيرة ومتنوعة إذ كانت سياسية القمع ونتائجها لم تضبط إلى يومنا هذا، حيث ضرب الاستعمار الفرنسي عرض الحائط كل حقوق الإنسان وسجلوا طوال عهدهم في الجزائر من الجرائم ما يندى لها الجبين.

لم تتردد صحيفة المجاهد في الخوض في التفاصيل حول ممارسات التعذيب ووسائله وكيفيةه كما لم تتوقف عن الإلحاح على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه سنة 1957 هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريين منذ أن تم احتلال الجزائر.

وكانت قيادة الثورة تطالب أولئك الذين يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب وكل الممارسات الوحشية ضد الشعب الجزائري خاصة منهم المثقفين الفرنسيين ألا يتوقفوا عن التعبير عن رفضهم من منتصف الطريق.²

لقد انتهكت الحكومة الفرنسية كل الطرق الإنسانية في التعذيب ورغم ذلك كانت تدعي بأنه لا علاقة لها بتجاوزات السلطة العسكرية وهي ليست مسؤولة عن هذه الجرائم.

إن الموقف الجزائري الرسمي من التعذيب خلال الثورة كان يؤمن بأنه من الواجب تطبيق القوانين الانسانية على النزاع وفي فيفري 1956 أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني عن نيتها في تطبيق اتفاقية جنيف واعطت التعليمات لأعضاء جيش التحرير الوطني، بإحترام قوانين الحرب والمعاملة للأسرى، وقدمت عدة اقتراحا نفي الأسرى، لكن الفرنسيين

¹ - عبد الله ركيبي، معركة الاسلاك الشائكة، مجلة المجاهد، ع 31، وزارة الإعلام والنشر، الجزائر، 1984، ص 12-13.

² - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 316.

رفضوا ذلك بحجة أن توقيع أي اتفاقية مع الطرف الجزائري يؤدي إلى الاعتراف الضمني بالشخصية القانونية الدولية للقضية الجزائرية.¹

ومع ذلك بادر جيش التحرير الوطني إلى تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة، وقام بإرسال قوائم الأسرى إلى جمعية الصليب الأحمر الدولي وقد تمكن هذا الأخير في جانفي 1958 من زيارة الأسرى الفرنسيين داخل التراب الجزائري.

حيث قامت قيادة الثورة ومن جانب واحد بإطلاق سراح عدة أفواج من الأسرى الفرنسيين في مناسبات مختلفة، وكان يتم ذلك إما في المغرب أو تونس تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي.²

اتخذت قيادة الثورة، عددا من التدابير من طرف واحد لا تقتصر على تنفيذ مقترحات جمعية الصليب الأحمر الدولية، فعندما شككت حكومة الثورة عملت بعد ثمانية أيام من تشكيلها على إصدار مرسوم يقضي بإطلاق سراح أسرى الحرب بلا قيد أو شرط فأصدر المرسوم بتاريخ 4 أكتوبر 1958، وكانت حكومة الجزائر تأمل من وراء هذه الإجراءات التي ترى أن الجانب الفرنسي يطبق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية على النزاع القائم.³

بينما كان جيش التحرير يعد نفسه ويجدد تنظيماته في الجبال كانت جبهة التحرير الوطني تقوم في حزم ونشاط بأعداد جديدة للمناضلين في المدن الكبيرة التي عرفت فترة من الركود النسبي بعد فظائع عام 1957 وعام 1958، لإن اطارات الثورة استخلصت العبرة من عمليات القمع الوحشية في المدن، وفضائع عمليات شال في الأرياف، ورأت أن الطريقة

¹ - سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 98.

² - نورالدين مقدر، المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010-2011، ص 117.

³ - مصطفى طلاس، بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 184.

المثلى لمواجهة الخطط والأساليب الوحشية الاستعمارية هو مواجهة الاستعمار بالمدن والقرى في آن واحد حتى لا يستطيع أن يتفرغ بكل قواه لأحدى الواجهات دون الأخرى، فنشئت قواتهن وتفشل خطط التجميع والإخلاء وبنية الجيش الفرنسي كله في زحمة الحوادث والفوضى وتشل حركته ويعجز عن كل عمل بعد ذلك.

وهو ما حدث فعلا ما بين شهر ديسمبر 1960 و1961 فلقد ركزت الثورة عملها الثوري في المدن بالمظاهرات الشعبية الصاخبة والأعمال العدائية الجريئة، وفي الجبال والمناطق الريفية بالعمليات العسكرية السريعة التي يشنها جيش التحرير دوماً وفي حزم ونشاط، ووجدت السلطات الاستعمارية نفسها أمام وضعيتين شاذتين:

- 1- وضعية المدن المتدهورة التي تتطلب سحب قوات ضخمة من البوادي لحمايتها من أعمال الفدائيين التخريبية وهيجان الجماهير الشعبية.
 - 2- والثانية تمثلت في وضعية المراكز العسكرية بالأرياف التي أصبحت عرضة باستمرار لأخطار جيش التحرير وتتطلب لإقامة تحصينات قوية حولها وتركيز قوات عسكرية كبيرة فيها مع المداومة والاستمرار في تزويدها بالمؤونة والذخائر الغذائية والحربية.
- وهكذا تأكد الاستعمار من افلاسه وفشله، ولم يجد طريقة للتعبير عن خيباته المريرة إلا اعلان التمرد والعصيان على النظم الدستورية في فرنسا نفسها.¹
- ثانياً: تصدي الثورة للمحتشدات.**

إن أسلوب الذي اتخذته فرنسا والممثل في نهج جمع السكان وحشدهم في معسكرات لم يحقق الهدف المرجو منه حيث زاد في تعبئة الجماهير الجزائرية وتجنديهم وإبطال مقولات

¹ - بن إبراهيم جميلة، استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص 90.

فرنسا التي كانت تزعم أن الجزائريين التحقوا بالثورة مكرهين ومجبرين¹، وأن الرياح تجري بما لا تشتهي مخططات السلطات الاستعمارية فهذه المحتشدات التي تضم مختلف شرائح المجتمع مكنت الجزائريين من الاحتكاك والتآزر والتعاون ومكنهم من التكيف مع الظروف الاستثنائية التي جمعهم في المراكز.²

وقد التف سكان مراكز التجميع نتيجة ذلك حول جبهة وجيش التحرير الوطني وأصبحوا يحققون معجزات يومية داخل مراكزهم وذلك بفضل جهود العائلات المحترقة والمهانة التي فقدت معظم رجالها وشبابها من خلال تنظيم صفوفها ومقاومتها للعدو بمختلف الأساليب والوسائل ومشاركتها في الثورة بإمكانياتها المتواضعة بحيث كانت ترسل من داخل المراكز المطوقة المؤونة³ المتمثلة في الحصص الغذائية التي يحصلون عليها ويقدمونها للمجاهدين على حساب أبنائهم الصغار.⁴

بالإضافة إلى المعلومات التي تخدم جيش التحرير الوطني في مواجهته لقوات العدو الشرسة⁵، وعن تنظيمات سكان المحتشدات ومراكز التجمع ومقاومتهم للعدو وبكل الوسائل يقول السيد "عمايدية علي بن رمضان" الذي كان ينتمي إلى مركز التجمع بـ "فج أمراو": «إن الشعب نفسه داخل الأسلاك الشائكة أقام مجلسا شعبيا وكانت له طرقه الخاصة في الاتصال بجيش التحرير الوطني وإمداده بالمعلومات عن تحركات الجيش الفرنسي وعن الخونة المتعاونين معه بل تمكن المجلس الشعبي نتيجة التنظيم والسرية من الحصول على

¹ جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد العزيز السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 475.

² إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 73.

³ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

⁴ عبد العزيز وعلي، جهاز التموين بالولاية الثالثة أثناء الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، ع 2011، ص 41.

⁵ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

الأسلحة والذخيرة وكان كلما ألقى الجيش الفرنسي القبض على أحد الأشخاص من العاملين في صفوف جيش التحرير الوطني أو قتله حل شخص جديد محله، مما أدى بالجيش الفرنسي إلى أن يعتقل كل من يشك فيه ويعذبه قصد معرفة أعضاء المجلس الشعبي للمركز¹.

أصبح الشعب كله منظم ف خلايا وأفواج تنظيمًا سياسيًا يتماشى مع التنظيم العسكري للجيش في كل دشرة أو قرية وحتى داخل مراكز التجميع توجد مجالس ويؤدي الشعب دور كبير للتطوع في جيش التحرير ولولا نقص الأسلحة لتطوع الشعب بأجمعه فقد تعود على أعظم التضحيات وأصبح وعيه الثوري من العمق والقوة بحيث لم تعد تؤثر عليه المصاعب².

ثالثا: تصدي الثورة للفرق الإدارية المتخصصة.

لقد عملت الثورة الجزائرية على إيقاف العمليات التي تقوم بها إدارة الاحتلال الفرنسي وعملائه وذلك من خلال استعمال الأسلوب العسكري والذي تمثل أساسا في التصفية الجسدية وبالأخص ضد شخص ضابط المصالح الإدارية المتخصصة وبهذا الصدد كانت التعليمات الصادرة عن الثورة صريحة وواضحة بضرورة شن حرب لا هوادة فيها ضد هذه المكاتب وضد ضباطها³.

¹ - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 68.

² - المجاهد، أعمال توحش رهيبية في المدن الجزائرية، ج2، ع 18، 42 ماي 1959، ص9.

³ - سمية بن حليلة وآخرون، استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة سيكولوجية الاحتلال الفرنسي المصالح الإدارية أنموذجا 1955-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 111.

حيث تم إنشاء " فرق الكوماندو " المتخصصة في تصفية الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم ومنع السكان من أي اتصال أو علاقة معهم.¹

وبالفعل قد حققت الثورة الجزائرية من مضمار مكافحة ضباط مكاتب لصاص بعض النتائج تمثلت في القضاء على 73 ضابطا و 33 ضابط صف و 42 ملحقا مدنيا و 612 عنصرا من حرس المخزن.

ولقد اتبعت الثورة خطة منهجية في محاربتها للأنشطة الهدامة لهذه المكاتب تقوم على المعرفة الدقيقة للخصم والإحاطة بأهداف وأساليب عمله وأنشطته، بما في ذلك تحديد هوية الأشخاص العاملين بتلك المكاتب على تدرج مستوياتهم من كتابه ومعاونيه وعناصر حرسه.

- العمل على اختراق هذه المكاتب وإيجاد أعوان بداخلها من خلال القيام بعملية استرجاع للعناصر التي يمكن استمالتها² وبالأخص عندما تكون هناك ظروف مواتية ستسمح بذلك كمرور الحكومة الفرنسية مثلا بضائقة مالية تحتم عليها إجراء تقليص في ميزانية الجزائر، مما يترتب عليه تعليق بعض المنح فيكون العاملون بتشكيلات الحركة وفق المخزن هم أول المتضررين من ذلك مما ينعكس على معنوياتهم ويكون لديهم القابلية للتعاون مع الثورة.

- مناهضة كل أنشطة الهيئات التابعة لتلك المكاتب وبالأخص الهيئات التي تقدم المساعدات والخدمات الطبية والاجتماعية وغيرها.³

¹ - وفاء بعيسي، المرجع السابق، ص 91.

² - سمية بن حليلة وآخرون، المرجع السابق، ص 112.

³ - محمد بن دارة، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل لثورة الجزائرية 1955-1960 (دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 308-310.

كما أن الثورة لم تغفل عن العملاء والمتعاونين مع الإدارة الفرنسية فقد هددت كل من يتعاون مع الفرق الإدارية المتخصصة حيث نظم جيش التحرير حملة واسعة ضد العملاء فخلال شهري أبريل وماي من سنة 1956 تم قتل 211 قوميا و259 خائنا بالولاية الثالثة و60 قوميا و135 خائنا بقسنطينة و79 خائنا بالأخرية و52 خائنا بعنابة.¹

أما طريق محاربة جبهة التحرير الوطني للفرق الإدارية فكانت من خلال ثلاث طرق:

*** الطريقة الأولى:** وذلك بالقيام بإزعاج منظم ومتكرر ضد الفرق والدوريات والدعاية من خلال توزيع المنشير وبث الأفلام (العمل النفسي) المدارس (المعلمون) الورش.

*** الطريقة الثانية:** إقامة شبكة خاصة بدعم السكان على مستوى كل قسم لمراقبتهم وحراستهم لمنعهم من الاتصال بالفرق ووضع المشتبه فيهم تحت المراقبة وكل ذلك من أجل الدعاية المضادة للفرقة والقيام بعمليات اجتماعية متنوعة ضد أساليب الفرق الإدارية المتخصصة.

*** الطريقة الثالثة:** ترمي إلى توريث السكان دفعهم إلى القيام بعمليات تخريبية وتشكيل

الحراس والمخابئ.²

بالإضافة إلى هذه الطرق قامت جبهة التحرير الوطني بتصعيد أعمالها ضد الفرق الإدارية من خلال إتلاف الهوية وإصدار توصيات بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات والعزوف عن المساعدات الطبية وورشات العمل.

¹ - سمية بن حليلة وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

² - وفاء بعيسي، المرجع السابق، ص 92.

كما قامت بتوجيه رسائل التهديد لضباط الفرق الإدارية والإعلان عن ثمن رؤوس بعض ضباط الفرق الإدارية.¹

كما عملت جبهة التحرير الوطني منذ بداية الثورة قطع كل الروابط والصلات بالاستعمار الفرنسي وبالدرجة الأولى القطاع الاقتصادي التي عولت على محاربتة وإحداث مقاطعة نهائية معه وحضر كل استعمال أو استهلاك للمنتجات وبضائع الاقتصاد الاستعماري ثم توسيع مجال الحظر ليأخذ أشكالا أكثر خطورة أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي بعدما تم منع الفلاحين والمزارعين من العمل عند الكولون بعد تحذيرات جبهة التحرير الصارمة ضد أي تعامل مع فئة الكولون المجسدين للنظام الاقتصادي الاستعماري.²

ومن الاعمال التي تفرغت لها جبهة التحرير هي الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها الفرق الإدارية المتخصصة فعندما قام النقيب كومبيت بفتح سوق منع من طرف جيش التحرير فما كان لهذا الأخير من رد فعل إلا أن ذبح عددا من التجار فالسكان كانوا يرغبون في عمل لكنهم كانوا خائفين من جيش التحرير فتدخل ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة وأقنعهم، وفي يوم 24 جانفي تدخل جيش التحرير بعنف وذبح 3 من 4 رؤساء الورش وأصدر تعليمة للقرى الأربعة بتخريب الطريق وإلا تعرضوا للعقاب.³

كما باشرت قيادة الثورة داخل المحتشدات بتكوين لجنة سرية للتهريب ومن مهام أعضاء هذه اللجنة جمع الأموال الكافية لشراء الثياب والأغذية كما اعتنت أيضا بشؤون الفلاحيين الذين احترقت محاصيلهم من طرف العدو الفرنسي ونظرا للصعوبات التي كان

¹ - قريفور ماتياس، المرجع السابق، ص 165-171.

² - هواري فيايلي، المرجع السابق، ص 257-259.

³ - قريفور ماتياس، رجع سابق، ص 162-165.

يعاني منها الشعب إبان الثورة ولصعوبة التزويد التمويينية أنشأت الثورة أسواقا شعبية أسبوعية للشعب في الغابات وذلك لتزويد المواطنين بما يحتاجونه من المواد الغذائية لاسيما الحبوب.¹

PROBIE
2020

¹ - نجاة بية، استراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (sas) 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 299-314.

خاتمة

من خلال دراستنا لأبرز القوانين الفرنسية الاستثنائية في الجزائر خلال الثورة التحريرية من 1954-1962 توصلنا إلى النتائج الآتية:

-رغم المخططات الفرنسية الرامية للقضاء على الثورة الجزائرية، إلا أن جيش التحرير الوطني استطاع أن يتكيف مع الاستراتيجية العسكرية الفرنسية وإنشاء استراتيجية مضادة دفعت بالإدارة الفرنسية إلى رفع تعداد قوتها وإلى رفع الميزانية المخصصة لإنجاح خططها العسكرية في سبيل إفشال نشاط جيش التحرير الوطني الذي ظل يفرض أسلوبه الخاص في القتال إلى غاية تحقيق الاستقلال.

- أن فرنسا قد مارست قمعها منذ 1830 وقبل اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، وذلك من خلال ما شهدته الجزائر شعبها من إبادة جماعية وكذا حرق المحاصيل الزراعية وأعمال إجرامية أخرى.

- واجهت فرنسا الاستعمارية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 بتشغيل آلتها القمعية باعتبارها الحل الأمثل والأنجح لإخماد الثورة.

- وقد احتكر الجنرال ديغول الجنرال شال لقيادة القوات الفرنسية بالجزائر وتنفيذ مخططه العسكري الذي يهدف إلى غلق الحدود وقد أفرز هذا المخطط عزلا إقليميا للثورة عن القواعد الخلفية للإمداد إلا انه لم يقف حائلا دون استمرار الثورة وبقائها، رغم الصعوبات الكثيرة التي اعترضتها بسبب الحاجز، وقد كان حافزا بل ودافعا رئيسيا للثورة كي تنجح للبحث عن مختلف الوسائل المسهلة للعبور والمقللة للإصابات.

- بالرغم من سعي السلطات الفرنسية في الضغط على كل من تونس والمغرب باعتبارها من أهم القواعد الخلفية، وتوالي الاعتداءات عليها بهدف خنق الثورة والقضاء على

معاقلة جيش التحرير الوطني من خلال اعتماد أسلوب جديد تحت اسم " حق التتبع " فإنها لم تتمكن من إخمادها، بل جعلها يتخذان موقفا صلبا وملائما لوجهة نظر الثورة التحريري.

- بعد فشل إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري لجأت السلطات الفرنسية إلى الحل السياسي فاتخذت من قانون الإطار حلا للخروج من المأزق لكنه تم رفضه والتصويت ضده لأنه لا يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطني.

- لقد أحرز الشعب الجزائري في النهاية الانتصار الذي يسعى إليه ويعود الفضل في ذلك إلى جبهة التحرير الوطني التي عرفت كيف تنظم وتكافح على جبهات متعددة عسكرية واقتصادية مما أجبر الاستعمار الفرنسي على الاعتراف باستقلالها.

الملاحق

الملحق رقم 01: قانون حالة الطوارئ.¹

القانون رقم 55-385 المؤرخ في 03 افريل 1955 الذي يعلن ويفرض حالة الطوارئ في الجزائر.

الباب الأول:

المادة 1: يمكن ان يعلن حالة الطوارئ على كامل أو جزء من إقليم البلد الرئيسي، الجزائر أو مقاطعات ما وراء البحر، إما في حالة خطر وشيك ناتج عن اعتداءات خطيرة على الامن العام، وإما في حالة حوادث تمثل بطبيعتها وخطورتها صفة كوارث عامة.

المادة 2: لا يمكن الإعلان عن حالة الطوارئ إلا قانون.

يحدد القانون الظروف الإقليمية التي يدخل حيز التنفيذ بها، في حدود الدوائر الإدارية، أما المناطق التي تطبق فيها حالة الطوارئ ستحدد بمرسوم يصدر عن يؤخذ في مجلس الوزراء، على أساس تقرير وزير الداخلية.

المادة 3: يحدد القانون مدة حالة الطوارئ التي لا يمكن تمديدها إلا بقانون جديد.

إلا انه في حالة استقالة الحكومة أو شغور رئاسة المجلس، يتوجب على الحكومة الجديدة طلب تأكيد من طرف البرلمان للقانون المعلن عن حالة الطوارئ، في أجل خمسة عشر يوم كاملة من التاريخ التي تحصلت فيه على ثقة البرلمان الوطني.

إذا لم يتم تقديم الطلب في الآجال المحددة، يعتبر القانون باطلا.

المادة 4: في حالة حل البرلمان الوطني، ينسخ القانون الذي يعلن حالة الطوارئ بقوة القانون.

المادة 5: الإعلان عن حالة الطوارئ يمنح السلطة للمحافظ الذي توجد مقاطعته كلياً أو جزئياً

ضمن دائرة إدارية منصوص عليها في المادة 2:

1- يمنع تجوال الأشخاص أو العربات في الأماكن وفي الأوقات المحددة بقرار.

2- تحدد بقرار مناطق حماية أو أمن من حيث يتم تنظيم إقامة الأشخاص.

3- تدخل الإقامة في كامل أو في جزء من المقاطعة لكل شخص عن عرقلة، بأية طريقة كانت صلاحيات السلطات العمومية.

المادة 6: يمكن لوزير الداخلية، في كل الحالات، للحاكم العام في الجزائر أن يقرر الإقامة الجبرية

في دائرة إدارية إقليمية أو قرية محددة، لكل شخص يقيم في المادة 2، والذي يبدو نشاطه خطير على الأمن والنظام العام للدوائر الإدارية الإقليمية المؤشرة في المادة المذكورة.

لا يمكن في أية حالة كانت، أن تسفر الإقامة الجبرية على خلق مراكز أين يتم سجن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة.

¹ - حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص 210-211.

يتوجب على السلطة الإدارية ان تتخذ كل التدابير لضمان إعالة الأشخاص للإقامة الجبرية وكذا عائلاتهم.

المادة 7: يمكن لكل شخص تعرض للإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة (فقرة 03) أو المادة 6 إلغاء هذا الإجراء، بتقديم طلب إلى لجنة استشارية تتضمن مندوبين من المجلس العام معينين من طرف هذا الأخير، في الجزائر، على قاعدة التمثيل المتساوي الأعضاء من منتخبى الهيئتين. إن تشكيلة ونمط التعيين وشروط عمل اللجنة من الإدارة العمومية. يمكن لنفس الأشخاص ان يقدموا طعنا على تعسف في السلطة ضد القرار المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه امام المحكمة الإدارية المختصة.

يتوجب على هذه الأخيرة رد خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطعن في حالة استئناف، يتوجب أن يصدر قرار مجلس الدولة في غضون ثلاثة أشهر من الاستئناف، مع عدم تقرير الهيئات أعلاه في الأجال المحددة بالفقرة السابقة، تتوقف الإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 5 (فقرة 3) أو المادة 6 عن التنفيذ.

المادة 8: يمكن لوزير الداخلية بالنسبة لكل الأقاليم أين أعلنت حالة الطوارئ، الحاكم العام بالنسبة للجزائر والمحافظة في المقاطعة، أن يأمر بغلق مؤقت لقاءات الحفلات، متاجر المشروبات وكل أماكن الاجتماعات في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 2. يمكنه أيضا أن يضع بصفة عامة او خاصة، الاجتماعات التي تسبب الفوضى.

المادة 9: يمكن للسلطات المشار إليها في المادة 6 أن تأمر بتقديم الأسلحة من الصنف الأول، الرابع والخامس المحددة مرسوم 18 أفريل 1939 والذخيرة الموافقة لها، والامر بوضعها بين أيدي السلطات وفي الأماكن المعينة لذلك، مع استلام وصل بالنسبة للأسلحة من الصنف الخامس المحددة في الاحكام السابقة وسيتم اتخاذ كل التدابير لإعادتها لأصحابها بالحالة التي كانت عليها لحظة تسليمها.

المادة 10: الإعلان عن حالة الطوارئ يضاف إلى المادة 01 من قانون 11 جويلية 1938 حول التنظيم العام للوطن في الوقت الحر في تنفيذ كامل أو جزء من أحكام القانون المذكور بهدف تغطية الحاجات الناتجة عن الظروف المنصوص عليها في المادة 01.

المادة 11: يمكن للقانون المعن لحالة الطوارئ، بتعليمة عاجلة أن:

- 1/ يمنح السلطات الإدارية المشار إليها في المادة 08 سلطة الأمر بتفتيش المساكن نهارا أو ليلا.
- 2/ تؤهل نفس السلطات التدابير لضمان مراقبة الصراحة والمطبوعات بجميع أشكالها وكذا البث الإذاعي والعروض السينمائية والمسرحية.¹

¹ - حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص 212.

لا ينطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إلا في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 02 أعلاه.

المادة 12: في حالة الإعلان عن حالة الطوارئ في جميع أنحاء المقاطعة أو جزء منها يمكن لمرسوم متخذ تبعا بتقرير حافظ الأختام، وزير العالة، وزير الدفاع الوطني، أن يرخص للسلطة القضائية العسكرية أن تتكفل بالجرائم وكذا الجرح المرتبطة بها، والتي تعتبر من اختصاص محكمة الجنايات لهذه المقاطعة.

تبقى السلطة القضائية للتشريع العام معينة برفع الدعاوي، طالما ما تتبنى السلطة العسكرية المتابعة، وفي كل الحالات إلى غاية الأمر المنصوص عليه في المادة 133 من قانون التحقيقات الجنائية، وإذا ما تبنت السلطة العسكرية المختصة رفع دعوى لدى الهيئة القضائية العسكرية فإن هذه المتابعة تستوجب أن ترفع الاسترجاعات بالرغم من احكام المادة 24.

الفقرة الأخيرة من قانون العدالة العسكرية، بقوة القانون أمام غرفة الإدانة المنصوص عليها في المادة 68 من قانون العدالة العسكرية إذا ما لم تدلي غرفة الإدانة بقرارها أمام الهيئة القضائية العسكرية لم تدلي حين يتم النطق بقرار الإحالة.

تشكل المحكمة العسكرية وتصدر أحكامها وفق الشروط المحددة في الفقرتين الأخيرتين من المادة 10 من قانون العدالة العسكرية عندما يدخل المرسوم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الحاضرة وبالنسبة لكل الإجراءات المحالة للهيئة القضائية العسكرية، تعلق كل الطعون بالنقض ضد قرارات هيئات التحقيق بما في ذلك قرار الإحالة ولا يمكن ممارستها عند الاقتضاء إلا بعد قرار أو حكم الإدانة، وإذا كان هناك أيضا طعن ضد هذا القرار وعليه تصدر المحكمة أحكامها بقرار واحد نفسه بالنسبة لكل الوسائل.

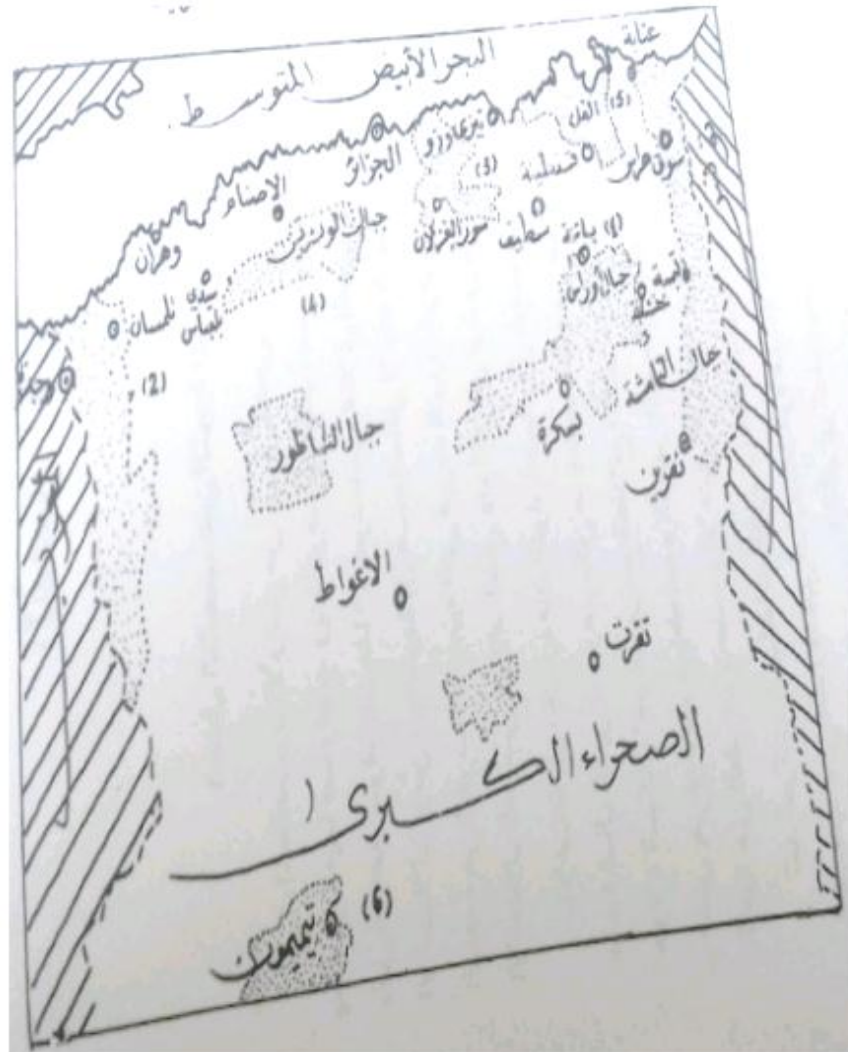
المادة 13: تعاقب مخالفات أحكام المواد 9، 8، 6، 5، 11 (فقرة 02) بالسجن من ثمانية أيام إلى شهرين وغرامة مالية 5000 إلى 200.000 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. يمكن ضمان من طرف السلطة العسكرية: للتدابير المنصوص عليها بالرغم من وجود هذه الاحكام العقابية.

المادة 14: يتوقف مفعول تدابير المتخذة للتطبيق في هذا القانون في نفس الوقت الذي تنتهي فيه

حالة الطوارئ.¹

¹ - حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص 213-214.

الملحق رقم 02: المناطق المحرمة¹



¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 576.

الملحق رقم 03: عدد الجزائريين في مراكز التجميع حسب المناطق العسكرية الثلاثة.¹

Dates	Nombre de centres de regroupement
1 ^{er} novembre 1957	382 dont 246 centres définitifs
1 ^{er} janvier 1958	492
1 ^{er} avril 1958	567 dont 373 centres définitifs
1 ^{er} juillet 1958	662
1 ^{er} septembre 1958	788
1 ^{er} novembre 1958	900 dont 544 centres définitifs
1 ^{er} janvier 1959	936
1 ^{er} avril 1959	1 033
1 ^{er} juillet 1959	1 222 dont 715 centres définitifs
1 ^{er} octobre 1959	1 242 dont 743 centres définitifs
1 ^{er} janvier 1960	430 (Oranie)
1 ^{er} juillet 1960	1 679 (source civile) dont 822 centres définitifs 1 719 (source civile) dont 897 centres définitifs 2 025 (source militaire)
4 ^{er} octobre 1960	2 104 (source civile) dont 1 024 centres définitifs 2 232 (source militaire) ou 2 202 (source militaire) dont 1 213 centres définitifs
1 ^{er} janvier 1961	2 380 dont 1 163 « nouveaux villages »
1 ^{er} avril 1961	2 392
1 ^{er} décembre 1961	1 075 (dans la région d'Alger)

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 540

الملحق رقم 04: مدهامة فرق الحركى للقرى والمداشر.¹

¹ - عبد القادر نايلي، المصالح الإدارية المختصة استيراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 302.

الملحق رقم 05: عدد مراكز المصالح الإدارية المختصة حسب العملات لسنة 1961 في الجزائر إحصاء وزارة التسليح والاتصالات.¹

عدد المصالح الإدارية المختصة SAS	العمالة
99	الجزائر
144	المديرية
144	الشلف
154	وهران
94	تيارت
99	تلمسان
52	سعيدة
02	الواحات
12	الصابية
162	مستغانم
180	تيزي وزو
228	قسنطينة
156	عنابة
119	سطيف
150	بجاية

¹ - البشير العرفي، صالح أحمد، المصالح الإداري المختصة في الجزائر 1955-1962، مذكرة لنيل شهادة التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2007-2008، ص 78.

الملحق رقم 06: قانون السلطات الخاصة¹

المادة الأولى: تنص على أنو تعتمد مراسم لرئيس الوزراء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعينين بعد مشاوره الدولة بالجزائر كل الإجراءات فيما تتبع صياغة النص بسلسلة من المسائل المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري بدءا بالتجهيزات المدرسية والصحة وكذا الحصول على الملكية الخاصة الريفية وإعادة تنظيم الجماعات المحلية وإصلاحات الحكومة العامة مروراً بتخفيض سعر الطاقة ودخول المسلمين سلك الوظيفة العمومي منحهم الفرصة لإنشاء مصانع جديدة.

المادة الثانية: تتضمن المصادقة من طرف البرلمان في ظرف سنة واحدة على مراسيم تعدل أو تلغي الإجراءات القانونية الحالية.

المادة الثالثة: فهي تمنح الحكومة صلاحيات اتخاذ إجراءات في مجال فتح القروض المترتبة على تطبيق المواد الواردة أعلاه اعتماداً

على تقارير وزير الشؤون الاقتصادية والدالية بعد الحصول على موافقة لجان الدالية للجمعية العامة ولمجلس الوزراء.

هذه المراسيم يجب أن تحظى بموافقة البرلمان في مدة زمنية حددت بعام واحد ابتداء من اليوم الذي حررت فيه 1 .

المادة الرابعة: تنص على أن للحكومة الحق في أن تصدر مراسيم في أي حال بناء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعينين وذلك في إطار مجلس الوزراء وبعد مشاوره مجلس الدولة لتمديد هذه الإجراءات إلى الجزائر مع وجوب تطابقها مع القوانين والمراسيم المعمول بها فوق التراب الفرنسي.

المادة الخامسة: فهي تعطي الحق للحكومة في أن تكون لذا الصلاحيات الممكنة من أجل اتخاذ إجراءات خاصة تتطلبها الظروف من أجل استتباب الأمن والحفاظ على حياة الأشخاص وسلامتهم وكذا تأمين ممتلكاتهم والإقليم بصفة عامة وعندما تأخذ هذه الإجراءات المذكورة وتتخذ صفة لتغيير القانون فإنها ستأخذ عن طريق مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

المادة السادسة: على أن السلطات المخولة قانوناً في المواد السالفة الذكر سيتم إلغاؤها مع انتهاء مهام الحكومة الحالية. وفي حالة استقالة الحكومة أو شغور منصب رئاسة المجلس يجب على الحكومة الجديدة أن تطلب التأكيد من طرف البرلمان على القانون الذي يمنح تلك الإجراءات الخاصة المتخذة في إطار السلطات التي تخولها المادة الخامسة في ظرف زمني لا يتعدى عشرة أيام ابتداء من تاريخ حصولها على ثقة الجمعية العامة، كما سيلغي هذا القانون إن لم يقدم الطلب في هذا الشأن في خلال ظرف الزمني المحدد لو قانونياً.

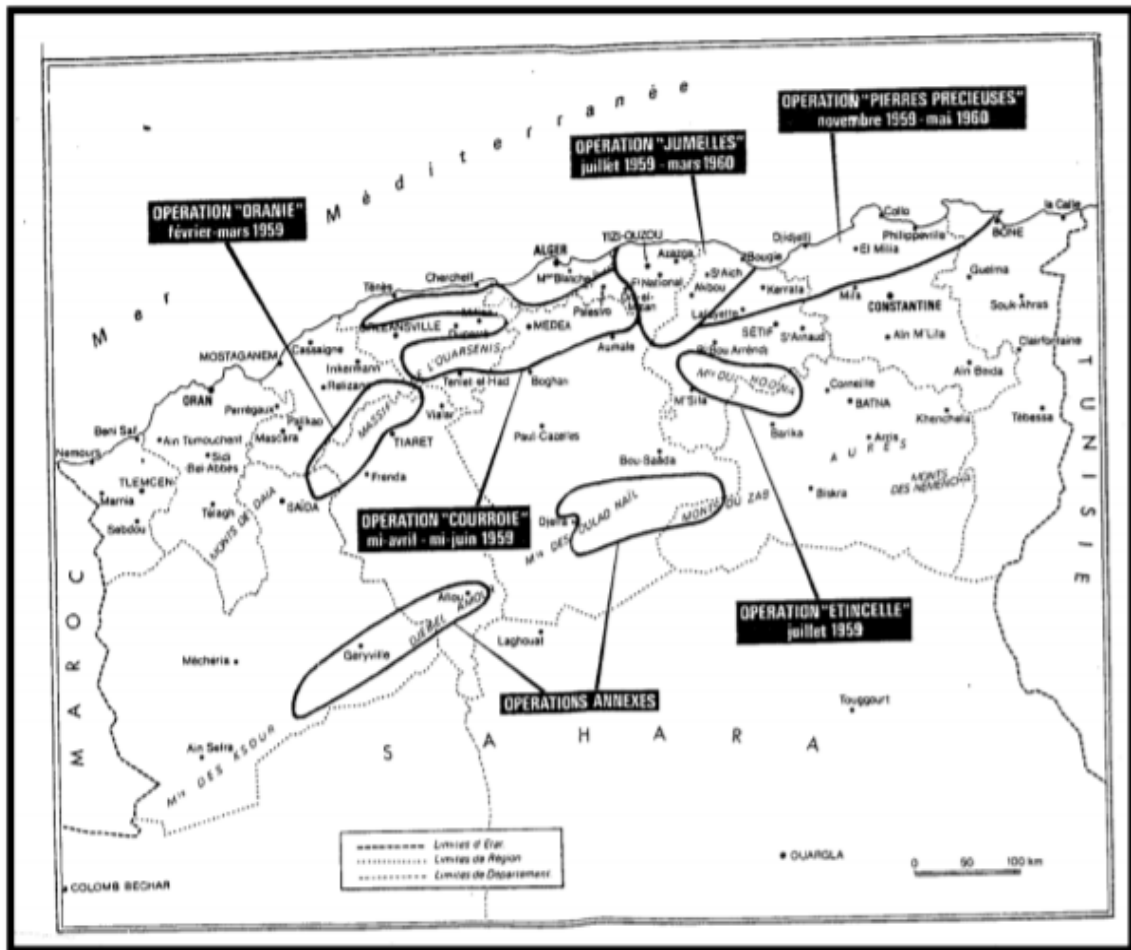
¹ - باتريك إيفينو، جون بلانشايس: المرجع السابق، ص 190-191.

الملحق رقم 07: صور للقمع والتعذيب الاستعماري في الأرياف والمدن.¹



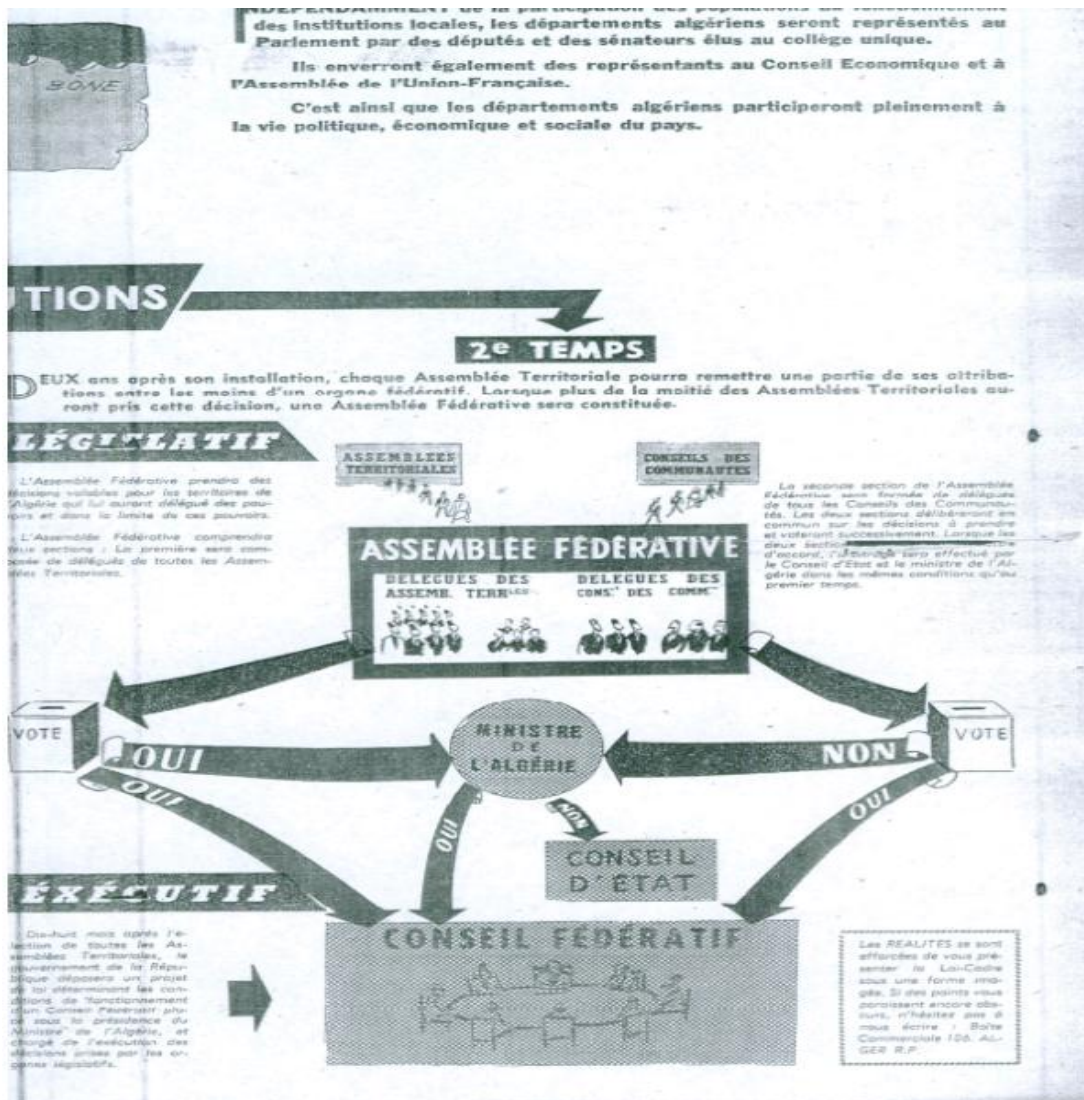
¹ - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 409 ... 414.

الملحق رقم 08: خريطة تبين العمليات الكبرى لمخطط شال 1959-1962.¹



¹ - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، المرجع السابق، ص 188.

الملحق رقم 09: مخطط قانون الإطاري فيفري 1958.¹



¹ -Guerre d'Algérie, (dictionnaire et documents), SGED, 30 rue Cambronne, Paris,2001, p 2168.

...LOI-CADRE... LOI-CADRE... LOI-

MIER - Musulmans et Européens vivaient côte à côte, travaillaient côte à côte et votaient séparément. Venu d'origines différentes, ils apprirent à vivre ensemble et grâce aux efforts des uns et des autres, ils forgeront UNE ALGERIE MODERNE ET VIVANTE.

AUJOURD'HUI - Cette belle Algérie veut et doit se doter d'institutions particulières, répondant naturellement à l'évolution du pays et à l'amélioration du niveau de vie de ses habitants. Plus de cent années de travail en commun ont abouti à cette conséquence logique : LA LOI-CADRE.

Les départements algériens sont groupés en territoires. Chacun de ceux-ci est doté d'un organe législatif indépendant : l'ASSEMBLEE TERRITORIALE. Les membres en sont élus. Pour ces élections, les territoires sont divisés en circonscriptions. Les décrets en Conseil d'Etat vont en fixer la nomenclature et les limites.

Le collège unique est institué. Des élections ont lieu au SCRUTIN UNINOMINAL à un tour. C'est-à-dire que les électeurs votent pour un élu unique, et non pour la liste d'un parti.

Dans chaque circonscription, le candidat qui obtient le plus grand nombre de voix est proclamé élu. Si des candidats inscrits à une même formation politique se présentent dans huit circonscriptions au moins, les voix obtenues par chaque candidat sont attribuées à cette formation.

Les bureaux de vote seront présidés par des magistrats ou leurs délégués afin d'assurer la sincérité et la liberté du vote. Des sièges supplémentaires seront attribués aux formations politiques, afin que celles-ci aient un nombre d'élus proportionnés aux nombres de voix obtenues par leurs candidats.

Les différends survenus entre les candidats pendant les élections sont réglés en Conseil d'Etat. Le Conseil d'Etat est un Tribunal administratif qui est aussi appelé à donner un avis préalable à certains décrets du Gouvernement.

Les élections aux Conseils généraux ont lieu dans les mêmes conditions. Les départements sont divisés en circonscriptions dont le nombre et les limites vont être fixés par décret. Pour bénéficier de sièges complémentaires, conformément au principe expliqué ci-dessus, chaque formation politique doit présenter des candidats au moins dans quatre circonscriptions du même département.

Les élections aux Conseils municipaux se déroulent suivant le même procédé. Toutefois, lorsqu'il existe dans une commune plus de cent habitants dont le statut civil est différent de la majorité des habitants de la commune, le scrutin électoral est effectué par le Représentant de la République.

L'autonomie confiée à chaque territoire lui donne le droit de gérer librement et démocratiquement ses propres affaires par une assemblée territoriale et par un gouvernement responsable devant elle.

Le Représentant de la République désigne, après consultations, la personnalité chargée de former le gouvernement. Celui-ci est alors soumis à l'investiture de l'Assemblée Territoriale.

Sont réparties entre les provinces territoriales, toutes les affaires qui ne relèvent pas expressément des organes centraux de la République, de leurs représentants, ou des collectivités locales.

Sont réservés à la République : la Défense Nationale - les Affaires Extérieures - la Marine - la Justice - l'organisation et le contrôle de l'Enseignement - les sources d'énergie.

1

¹ - Guerre d'Algérie, Op-Cit, P 2170.

الملحق رقم 10: الخسائر البشرية والمادية لحادثة ساقية سيدي يوسف.¹



هذه المنازل قد تهدمت، وأزهقت تحتها أرواح الأبرياء، بقنابل الأعداء

¹ - منصف بن فرج، المرجع السابق، ص 57، 92، 106.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصادر

1/ باللغة العربية:

- 1) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 2) بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962، تر: محمد المعراجي، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- 3) شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- 4) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، د. ط، الجزائر، د. س. ن
- 5) عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
- 6) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، 2010.
- 7) محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
- 8) محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007.
- 9) مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015.

10) مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضايير اللجنة الدولية الصليب الأحمر، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

11) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر (1954-1954) مارس (1962)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

12) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، 1996.

13) يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2/ باللغة الفرنسية:

14) Mohammed harbi, *La guerre commence en Algérie 1954*, Editions Complexe, Bruxelles, 1984.

ثانيا: المراجع

1) أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، 2007.

2) أحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة وزارة الثقافة، 2010، الجزائر.

3) أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2013.

- (4) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (5) باتريك إفينيو، جون بلانشايس: حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلامية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر.
- (6) بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- (7) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية، تاكستيج كوم، الجزائر، 2011.
- (8) بوعلام بن حمودة، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، د. م. ن، 2012.
- (9) بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، د. ط، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
- (10) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- (11) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد العزيز السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- (12) جمال قنديل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
- (13) جمال قنديل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار البيضاء للنشر والتوزيع، 2006.

- 14) الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- 15) جيلالي يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، دار المعرفة، القاهرة، د.س.ن.
- 16) حسين بوزاهر، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر.
- 17) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2004.
- 18) رشيد زبير، جرائم فرنسا في الجزائر في الولاية الرابعة (1956-1962)، ط1، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 19) رضا مالك، الجزائر في إيفيان، المفاوضات السرية 1956، تر: فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003.
- 20) رفائلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر، 2010.
- 21) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
- 22) زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 23) سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002.

- (24) سعدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- (25) شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للأبحاث بالحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، 2007.
- (26) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- (27) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة "محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفان 1963-1964"، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1964، ص86.
- (28) الطاهر الزيرري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، د. ط، منشورات ANEP، 2008.
- (29) الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (30) الطاهر سعيداني، مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001.
- (31) الطيب ديهكال، واقع التجارب النووية خلفياتها في منطقة إيكير، د. ط، دار القصبه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- (32) عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007.

- (33) عائشة ليتيم، جرائم فرنسا في الجزائر وجهاد المرأة الريفية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- (34) عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007.
- (35) عبد القادر خليفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، اغتيال الحريري أدلة مخفية، د. ط، د. س. ن.
- (36) عبد القادر نايلي، المصالح الإدارية المختصة استيراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- (37) عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- (38) عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د. س. ن.
- (39) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- (40) علي عيادة، التعذيب والمعتقلات والسجون في المنظمة الشرقية أثناء الثورة 1954-1962، أطروحة الدكتوراه تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

- (41) عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية للغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- (42) عمار بن تومي، الدفاع عن الوطنيين، تر: وزناجي، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (43) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ "الجزائر العام"، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- (44) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراية في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (45) فرحات عباس، ليل الاستعمار، د. ط، دار القصب، الجزائر، 2005.
- (46) الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- (47) قريقر ماتياس، الغزو الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، تر: م جعفري، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
- (48) لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (49) لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المساحة، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (50) المجيد بوزيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2، المكتبة الوطنية، 2008.
- (51) محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.

- 52) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007.
- 53) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- 54) محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 55) محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011.
- 56) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، دار موفم للنشر، 1994، ص 10.
- 57) محمد حربي، حياة وتحدي وصمود مذكرات سياسية (1945-1962)، تر: عبد العزيز بوبلعيد وعلي قسايسية، د. ط، دار القصة، 2004.
- 58) محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 59) محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 60) محمد عجرود، أسرار حرب الحدود (1957-1962)، د. ط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

- 61) محمد قنطاوي، ملامح الثورة الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، الجزائر، 2007.
- 62) محمد كمال ليلية، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، د. س. ن.
- 63) مسعود معداد، حرب الجزائر أحداث وتعاليق، تر: حروش موهوب، مرفع للنشر، الجزائر، 2013.
- 64) مصطفى طلاس، بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، 2010.
- 65) منصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي بكوش، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006.
- 66) مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على عزة نوفمبر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 67) هوارى فيايلي، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، اش: بلقاسمي بوعلام، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- 68) وهيب سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 69) يوسف قاسمي، الحضور الشعبي خلال الثورة الجزائرية... السياق التاريخي والدلالات التاريخ في تاريخ الثورة، د. د. ن، د. د. ت. ن.

ثالثا: المجلات والجرائد:

1/ المجلات:

- 1) أمال قبائلي، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، ع 17، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.
- 2) خديجة بختاوي، أساليب الاستتطاق خلال الثورة التحريرية، مجلة المصادر، ع 17.
- 3) عبد العزيز وعلي، جهاز التموين بالولاية الثالثة أثناء الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 2011.
- 4) عبد الله ركيبي، معركة الاسلاك الشائكة، مجلة المجاهد، عدد 31، وزارة الإعلام والنشر، الجزائر، 1984.

2/ الجرائد:

- 1) جريدة المجاهد، (لسان حال جبهة التحرير الوطني) ميدان التهدة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار، العدد 19، بتاريخ 15/02/1958.
- 2) المجاهد، أعمال توحش رهيبة في المدن الجزائرية، ج 2، ع 18، 42 ماي 1959.
- 3) المجاهد، الجيش الفرنسي يستمر في إجلاء السكان عن البوادي، ج 2، ع 13، 46/12/1959.
- 4) المجاهد، " ميدان التهدة السياسية"، ع 18.

رابعاً: الموسوعات

• باللغة الفرنسية

1) *Guerre d'Algérie, (dictionnaire et documents), SGED, 30 rue Cambronne, Paris, 2001.*

خامساً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1/ الأطروحات:

1) كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 2016-2017.

2) محمد بن دارة، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل لثورة الجزائرية 1955-1960 (دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3) نجاة بية، استراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (sas) 1955-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2014-2015.

2/ الرسائل الجامعية:

1) ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009

- (2) عبد الحميد ديلوح، مظاهرات ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
- (3) مراد أعراب، خطة جاك سوستال لمواجهة الثورة 1955، رسالة الماجستير، فرع تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2001-2002.
- (4) نورالدين مقدر، المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، رسالة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010-2011.
- (1) أحلام مقار، الفرق الادارية المتخصصة (SAS) ودورها في محاولة القضاء على الثورة (1955-1962م)، رسالة ماجستير في التاريخ، تخصص ظاهرة استعمارية في الوطن العربي، جامعة الجبالي بوهامة، 2016-2017.
- (2) البشير العرفي، صالح أحمد، المصالح الإداري المختصة في الجزائر 1955-1962، مذكرة لنيل شهادة التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2007-2008.
- (3) بعيسي وفاء، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية المصالح الإدارية أنموذجا 1955-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- (4) بن إبراهيم جميلة، استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962، رسالة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.

- (5) بن لشهب عقيلة، المحتشدات الاستعمارية خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- (6) بية بخوش، سليمان شيماء، المحتشدات الفرنسية خلال الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ل. م. د، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
- (7) حمزة شعبانية، منظمة الجيش السري الفرنسي OAS وموقفها من الثورة التحريرية 1961-1962، رسالة الماجستير تخصص تاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.
- (8) سمية بن حليلة وآخرون، استراتيجيات الثورة الجزائرية في مواجهة سيكولوجية الاحتلال الفرنسي المصالح الإدارية أنموذجا 1955-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.
- (9) شياوي نوال، المعتقلات الاستعمارية بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- (10) صدام الرزقي، دور القاعدة الشرقية في الثورة التحريرية (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

- 11) منى زعبوبي، الأسلاك الشائكة وأثرها في تطويق الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 12) وفاء بعيبي، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية المصالح الادارية المتخصصة أنموذجا 1955-1962، رسالة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007.

مذكرة بعنوان: القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة

1962-1955

إشراف الأستاذ:

أ.د بوبكر حفظ الله

من إعداد الطالبتين:

مروى عيفة

نور الهدى طراد

بعد اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 وما حققته من انتصارات أجبرت الفرنسيين على اتخاذ العديد من الإجراءات لكبح الثورة وخنقها في المهد معتمدة في ذلك على العديد من القوانين الاستثنائية التعسفية التي عملت على توسيعها وتطويرها بتعاقب الحكومات الفرنسية بهدف عزل الثورة عن الشعب ونجم عن هذه القوانين انعكاسات سلبية على الثورة مما جعلها تتصدى لها وترفضها وشننت ضدها استراتيجيات مضادة حققت في الأخير هدفها وهو الاستقلال.

الكلمات المفتاحية:

- الثورة الجزائرية - القوانين القمعية - جاك سوستال - التعذيب - الجمهورية الفرنسية الخامسة - المواجهة

abstract

After the outbreak of the liberation revolution in 1954 and its victories, the French were forced to take many measures to curb the revolution and stifle it in the cradle, relying on many exceptional and arbitrary laws that worked to expand and develop it in succession to french governments with the aim of isolating the revolution from the people, and these laws had negative repercussions on the revolution, which led it to confront it and reject it and launched counter-strategies against it that achieved its ultimate goal of independence.

Keywords:

- Algerian Revolution - Repressive Laws - Jacques Sustal - Torture - French Fifth Republic - Confrontation